S/PV.9921 (Resumption 1)

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9921**

الخميس، 22 أيار/مايو 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس/السيد ستاماتيكوس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوندراتيف
	باكستان	السيد سليم
	بنما	السيدة كاباييرو مارتيس
	الجزائر	السيدة قاسمي
	جمهورية كوريا	السيدة جانغ
	الدانمرك	السيد باي
	سلوفينيا	السيد سلاميك
	سيراليون	السيدة سينيسي
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيد جينغ مينغهاو
	غيانا	السيدة باراماناند
	فرنسا	السيد فورنيل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة نافالتا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إيدلمان

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2025/271)

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2025/301)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استُؤنِفَت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامض المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد بوشل (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال ليختنشتاين يساورها بالغ القلق إزاء ما تشهده مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم من دمار واسع نطاق ومعاناة إنسانية. وتترتب عليهما عواقب وخيمة ستمتد لأجيال قادمة. وما يثير جزعنا الكبير هو تزايد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ونحث جميع الدول الأعضاء على توقيع الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه. وتؤيد ليختنشتاين المبادرة العالمية لتحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني التي تسعى إلى التغلب على الانقسامات السياسية بالحوار وتدعو إلى تجديد الالتزام بمنع نشوب النزاعات على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نتقيد بصكوك من قبيل إعلان المدارس الآمنة وأن نعمل معًا لحماية الأرواح البشرية من آثار النزاعات.

وتشير التقديرات إلى مقتل 161 مدنيا في النزاعات المسلحة كل يوم. وتشكل مراعاة حرمة الموتى إحدى أكثر القيم المشتركة عالميا بين الثقافات والأديان على مر الأزمنة. وتسعى ليختنشتاين إلى تعزيز جهود التوثيق المفصل للخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة. ولا يدعم تسجيل الخسائر البشرية الإعمال الفعال لعدد من حقوق الإنسان فحسب، بل يسهم أيضًا في توفير حماية أفضل للمدنيين ومنع انتهاكات القانون الدولي.

ويستمر تدهور الحالة الإنسانية في غزة حيث يتسبب الحصار المفروض منذ مدة طويلة على المساعدات في معاناة شديدة للمدنيين. ويواجه أكثر من مليونَي شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن كل شخص في غزة معرض لخطر المجاعة. ويجب أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها بحماية المدنيين. ويشمل ذلك ضمان الإفراج الآمن وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويستلزم أيضا توفير إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ويجب السماح بتدفق المساعدات إلى غزة. وتعني حماية المدنيين اتخاذ خطوة أولى نحو إنهاء دوامة الانتقام. ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال حل الدولتين حيث تتعايش بموجبه فلسطين وإسرائيل بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة.

لقد زاد الزلزال المدمر الذي ضرب ميانمار في شهر آذار/مارس من حدة الأزمة التي يواجهها المدنيون الذين يعانون بالفعل في ظل الحكم العسكري. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بواجبه في مساءلة منتهكي القانون الدولي الإنساني. وسيكون المؤتمر الرفيع المستوى المعني بحالة مسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، الذي سيُعقد في شهر أيلول/سبتمبر، لحظة هامة لدعم العودة الآمنة والطوعية

والكريمة للاجئين والتي لا يمكن تحقيقها من دون معالجة الحالة السياسية الراهنة. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار قوي يخلف القرار 2669 (2022) يطالب بوقف فوري للعنف.

ويواجه السودان كارثة إنسانية حادة تتسم بسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين والنزوح الجماعي ونقص حاد في الأغذية والمياه. وندين بشدة الهجمات غير القانونية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وندعو إلى وقف دائم لإطلاق النار. ويجب حماية المدنيين وخاصة الأطفال بأي ثمن. وتشجب ليختنشتاين استخدام الاتحاد الروسي لحق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن الذي يهدف إلى حماية المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر S/PV.9786). وهذا تجسيد آخر للواقع الأليم الذي نواجهه والذي يعجز أمامه المجلس عن الالتزام بمسؤولياته على نحو متزايد. وإذا ظل مجلس الأمن عاجزا، يجب أن تنظر الجمعية العامة على وجه الاستعجال في دورها لضمان اتخاذ إجراءات ملموسة تتماشى مع ولايتها الإنسانية.

إن حماية المدنيين أمر غير قابل للتفاوض. ويجب أن تمتثل جميع الأعمال العسكرية امتثالا صارما للقانون الدولي الإنساني باحترام مبدأي التمييز والتناسب في جميع الأوقات. ويجب أن نتصدى أيضًا لتحد أكبر وهو تقليل الحاجة إلى القانون الدولي الإنساني من خلال منع نشوب النزاعات المسلحة في المقام الأول. وقد أُنشئت الأمم المتحدة بوصفها منظمة سلام تهدف إلى تحقيق هدف واضح ألا وهو منع نشوب الحروب. ويجب أن نكون واضحين في هذا الشأن، إذ إن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة توضح عزمنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وليس فقط على تخفيف معاناتهم عندما تكون الحرب حتمية. ويجب أن نعيد التأكيد على الالتزام بالميثاق بسبل منها تعزيز القاعدة المناهضة للعدوان من خلال مثلا ضمان المساءلة عن الغزو الروسي لأوكرانيا. ويجب إنهاء معاناة المدنيين انطلاقا من كونه ضرورة عملية ومبدأ توجيهيا على السواء لهذه المنظمة الموقرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غوميث هيرناندیث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ونؤيد بالكامل البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ونود أن نثير بعض النقاط الإضافية.

إن الصورة الإنسانية العالمية قاتمة جدا. وتتزايد الخسائر في صفوف المدنيين ويصل النزوح القسري إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وتفوق الاحتياجات الإنسانية بكثير الموارد المتاحة. ويُظهر أحدث تقرير للأمين العام (S/2025/271) بكل وضوح أننا نخذل أشد المحتاجين إلى الحماية.

وفي مواجهة هذا الواقع، بات من الملح إعادة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ولا يشكل انتهاكه الممنهج والواسع النطاق والصارخ مجرد فشل قانوني، بل هو فشل أخلاقي يجردنا بصفتنا مجتمعا دوليا من إنسانيتنا ويجعلنا جميعا عرضة للخطر. وتدعم إسبانيا بقوة المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني والتي نسهم فيها بالمشاركة في رئاسة أحد مسارات عملها. وندعو جميع الدول التي لم تنضم إلينا بعد إلى أن تفعل ذلك وأن تعتمد هذه المبادرة وتتطلع إليها بطموح واقعي وتلتزم بها التزاما ملموسا.

وندرك صعوبة وضع تراتبية فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن هناك عناصر يجب ألا تخضع للتفاوض. إن الحرب تحكمها مبادئ يجب احترامها بسبب طابعها العالمي ويجب أن نطالب بالحماية الفعالة للمدنيين والبنية التحتية الأساسية. ولا يمكننا أن نجعل ما هو غير مقبول أمرا عاديا. ويشكل مقتل أي عامل من العاملين في مجال الإغاثة الذين يكونون في الغالب من العاملين الوطنيين والمحليين أو تعرض بعثة طبية أو صحفي أو شخص ذي إعاقة للهجوم خسارة للإنسانية جمعاء.

ولذلك، نكرر إدانتنا للهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، سواء في غزة أو أوكرانيا. ونطالب باحترام القانون الدولي بشكل عام والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص. وفي أوساط السكان المدنيين، يجدر التركيز على حماية النساء والأطفال. ونرفض بشدة التمييز والعنف الجنسي في حالات النزاع والإكراه على البغاء ونريد أن نؤكد القيمة التحويلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجتمعات. كما يجب علينا أن نضمن حصول الأطفال على الأغذية والخدمات الصحية المناسبة لأعمارهم، بالإضافة إلى تلقي التعليم بصورة آمنة ومستمرة، بما في ذلك في سياقات الحرب. ونؤيد تماما عملية إعادة هيكلة العمل الإنساني. ونرحب بجهود وكيل الأمين العام توم فليتشر لتجديد النظام من الداخل، بما في ذلك كفالة قيام الجهات الفاعلة المحلية بدور أبرز. ونتفهم الحاجة إلى تركيز الجهود على المساعدة المنقذة للحياة، ولكننا نُذكّر بأن الحماية يجب أن تبقى في صميم العمل الإنساني. فإنقاذ الأرواح لا يكفي إذا لم تتم حماية كرامة المتضررين وحقوقهم وسلامتهم.

إننا لا نواجه عجزاً تنظيميًا. فنحن نعرف ما يجب القيام به ولدينا الأدوات اللازمة لذلك. إن ما ينقصنا هو الإرادة السياسية والالتزام المستمر. ويشكل الإفلات من العقاب اليوم العقبة الكبرى أمام الحماية الفعالة للمدنيين. والمساءلة هي جوهر أي نظام يهدف إلى حماية الأرواح. ولسنا بحاجة إلى قواعد تنظيمية جديدة – نحن بحاجة إلى تطبيق القواعد التي اتفقنا عليها بالفعل بوصفها أولويات إنسانية دون أعذار. وتحقيق المساءلة مسؤولية مشتركة بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية التي تدعم إسبانيا عملها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم أوكرانيا بالشكر إلى اليونان على عقد هذه المناقشة وتعرب عن امتنانها لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

إن هذه المناقشة مهمة تماما بالنسبة لأوكرانيا، حيث لا يزال الاتحاد الروسي يستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين بشكل متعمد ومنهجي. ويجب أن يظل تحقيق المساءلة عن تلك الانتهاكات أولوية قصوى.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2025/271)، الذي يسلط الضوء على تدهور مشهد الحماية العالمي، بما في ذلك في أوكرانيا. إن المدنيين من أوائل الضحايا في أي نزاع مسلح. ولكن، منذ بداية الغزو الروسي الشامل، أصبحوا أهدافًا مباشرة للعدوان. ووفقًا لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، كان شهر نيسان/أبريل 2025 أكثر الشهور دموية بالنسبة للمدنيين في أوكرانيا منذ أيلول/سبتمبر 2024، حيث قُتل 209 مدنيين وأصيب 146 1 ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تكثيف الهجمات بالقذائف التسيارية والطائرات المسيرة

على المدن الأوكرانية. ووفقًا لمكتب المدعي العام، قُتل ما لا يقل عن 656 14 مدنيا – من بينهم 625 طفلا – وأصيب أكثر من 000 31 آخرين بجروح منذ شباط/فبراير 2022. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، فقد سُجلت 391 4 جريمة ضد الأطفال و 351 حالة عنف جنسي. وتستمر الهجمات على طول خط الجبهة بالكامل في التصاعد، مما يجعل حياة المدنيين لا تطاق بشكل متزايد. وإجمالا، دمرت روسيا 000 222 من مرافق البنية التحتية المدنية في أوكرانيا أو ألحقت بها أضرارا. وفي عام 2024 وحده، ألقت أكثر من 000 40 قنبلة جوية موجهة على أوكرانيا واستُخدم أكثر من 000 15 من هذه القنابل بالفعل منذ بداية العام الحالي. وتستمر روسيا في استخدام ما يسمى بالضربات المزدوجة، وذلك بشن هجمات متكررة على نفس الموقع تستهدف المسعفين ورجال الإنقاذ والشرطة – مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 100 من عمال الطوارئ.

كما تسببت الحرب في خسائر فادحة في الأرواح في صفوف العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ففي عام 2024 وحده، قُتل ما لا يقل عن 11 من العاملين في المجال الإنساني في هجمات، معظمها متعمدة وعشوائية. وفي 12 أيلول/سبتمبر 2024، قُتل ثلاثة من العاملين في الصليب الأحمر الأوكراني وأصيب اثنان آخران جراء قصف روسي أثناء توصيل المساعدات في دونيتسك. والصحفيون والإعلاميون مستهدفون أيضا. وقد قُتل 122 منهم على الأقل منذ بداية الغزو الشامل. وتواصل روسيا احتجازها غير القانوني لما لا يقل عن 30 صحفيًا مدنيًا أوكرانيًا، من بينهم أربع نساء. وهذه ليست حوادث معزولة بل انتهاكات ممنهجة للقانون الدولي الإنساني، تشجعها علنًا دعاية الدولة الروسية.

إننا نعرب عن الشكر للشركاء الدوليين الذين ساعدونا في جهودنا لإعادة الأطفال الأوكرانيين المرحلين قسراً من روسيا. وإجمالاً، فقد عاد 307 1 منهم الآن إلى أوكرانيا ولن يهدأ لنا بال حتى يُعاد كل طفل أوكراني سرقته روسيا. واستمرار روسيا في عرقلة هذه الجهود يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة. فتحت ذريعة ما يسمى بالمخيمات الترويحية والصيفية، تواصل روسيا الترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين من الأراضي المحتلة وتهجيرهم قسراً. وفي الوقت نفسه، فإنها تواصل إعاقة البحث عن آلاف الأوكرانيين المفقودين من خلال الرفض المنهجي لتأكيد عمليات الاحتجاز والتمسك بممارسة الاحتجاز مع منع الاتصال للمدنيين والعسكريين على حد سواء. وتظل حماية المدنيين – سواء كانوا تحت الاحتلال أو رهن الاحتجاز أو مبعدين بشكل غير قانوني – أولوية أساسية وثابتة بالنسبة لأوكرانيا. ونحث المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب أوكرانيا ضد تجاهل روسيا الصارخ للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة للمطالبة بالمساءلة وكفالة إمكانية الوصول إلى جميع المحتجزين وضمان عودة كل المحتجزين بشكل غير قانوني وإعادة إدماجهم على نحو آمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): بدايةً، أعرب عن خالص التقدير والامتنان إلى الجمهورية الهيلينية على رئاستها المتميزة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وتنظيمها لهذه الجلسة المهمة حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

يؤكد الأردن أن احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1265 (1999) حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والقرار 2730 (2024) حول حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة في مناطق النزاع، هما مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة. كما نؤكد أهمية تنسيق الجهود بين المنظمة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الإنسانية الفاعلة لضمان استجابة متكاملة وفعالة لحماية المدنيين. ونجدد دعمنا للمبادرة العالمية لحشد الالتزام السياسي تجاه القانون الدولي الإنساني، الهادفة إلى تعزيز احترام هذا القانون وتفعيله في النزاعات المسلحة. وندعو الدول الأعضاء كافة إلى النظر في الانضمام إليها، بما يسهم في ترسيخ الالتزام الجماعي بحماية المدنيين.

نشهد اليوم تقويضاً للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي وازدياداً في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. هذه الانتهاكات تشكل تهديداً مباشرا للسلم والأمن الدوليين وتحدياً خطيرا للمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، ما يستدعي موقفاً دولياً حازماً لحمايتها وصون الأمن والسلم الدوليين.

شهد العام الماضي تصاعداً في استهداف المدنيين، حيث قُتل أكثر من 000 36 مدني، بينما شهد العام السابق عليه مقتل أكثر من 000 33 مدني. وامتد العنف ليشمل الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني، حيث كان العام 2024 الأكثر دموية للصحفيين منذ عقود، مع مقتل 124 صحفياً أثناء أداء مهامهم، إلى جانب مقتل 377 من العاملين في المجال الإنساني في 20 دولة، معظمهم في قطاع غزة. لا يمكن تجاهل ما يحدث في قطاع غزة من انتهاكات جسيمة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني، حيث تستهدف إسرائيل المدنيين بشكل مباشر وتدمَّر البنى التحتية من مستشفيات ودور عبادة ومدارس ومراكز إيواء في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وبخاصة مبدأي التمييز والتناسب. ومنذ اندلاع الحرب في عام 2023، فقد أكثر من 000 52 شخص حياتهم في غزة وشُرد أكثر من 90 في المائة من سكان القطاع ودُمر قرابة 92 في المائة من المباني. إن سياسة الحصار الشامل الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة ومنع دخول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية هي انتهاكات جسيمة لالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

ونشدد على ضرورة وضع حد للهجمات المتعددة والمتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين وضمان المحاسبة عن تلك الجرائم، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونُعرب عن بالغ القلق إزاء الاستهداف الممنهج الذي تتعرض له وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال حملات التشويه التي تستهدفها والتي تهدف إلى تقويض دورها في تقديم خدمات أساسية للاجئين الفلسطينيين وتقليص الدعم الدولي لها. ويشدد الأردن على أهمية تعزيز قدرة مجلس الأمن على رصد هذه الظواهر والتصدي لها، بما في ذلك من خلال دعم وكالات الأمم المتحدة وحماية نزاهة وحيادية العمل الإنساني وضمان عدم تسييس المساعدات.

وفي الختام، نؤكد أن حماية المدنيين ليست خياراً؛ بل هي واجب أخلاقي وإنساني لا يجوز أن يخضع لأي اعتبارات سياسية أو ازدواجية في المعايير.

ويستوجب ما نشهده اليوم من انتهاكات كبيرة تحركاً فورياً وموحداً يعيد الاعتبار للكرامة الإنسانية ويضع حداً لحصانة المعتدي ويحفظ أرواح الأبرياء ويصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أنقل لكم، السيد الرئيس، تحيات وزير الخارجية المصري الذي حالت ارتباطات مسبقة دون مشاركته اليوم. كما أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم للبيان الجماعي القوي صباح اليوم خارج قاعة المجلس.

نجتمع سنوياً تحت هذا البند لنستعرض الآثار المؤسفة للنزاعات والحروب على المدنيين ومعاناتهم المتزايدة وتفاقم احتياجاتهم الإنسانية، ونستمع لإحاطات كاشفة عن حجم انتهاكات القانون الدولي الإنساني الذي توصلت له البشرية منذ عقود لتجنب تلك المعاناة. ومع الأسف، فما زال تقرير الأمين العام (S/2025/271) يوضح حقائق مشينة حول معاناة المدنيين، خاصة النساء والأطفال، وتعرضهم للقتل والإصابة والنزوح القسري، مما أدى لمقتل أكثر من 36 ألف مدني عام 2024.

ومن أكثر هذه الحالات وحشية ودموية وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني، عدوان إسرائيل الغاشم على المدنيين في قطاع غزة؛ حرب أفضت لاستشهاد 54000 فلسطيني، ويتزايد الشهداء مع استمرار إسرائيل في تصعيدها غير الإنساني الذي ندينه جميعا، فلا مبرر مطلقا للضغط على المدنيين بهذه الصورة الوحشية اللاإنسانية.

ويظل التساؤل، هل من المعقول أن يجتمع المجلس سنويا ليناقش حماية المدنيين وتوضع أمامه هذه التطورات المشينة وأن ينتهي لذات النتيجة التي انتهى إليها من قبل؟ هل من الممكن أن يستمر التحدي السافر للقانون الدولي، بل ولكل ما توصلت إليه البشرية من قواعد وقيم أخلاقية وإنسانية، وألا يكون لهذا المجلس قرار قاطع بوقف هذه الانتهاكات ومساءلة مرتكبيها؟

انتهاكات لم تقف عند المدنيين، بل تمتد يوميا لموظفي الأمم المتحدة ومقارها والعاملين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البعثات الدبلوماسية، في انتهاك صارخ لعشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

لم تقتصر انتهاكات إسرائيل الجسيمة على غزة فقط، بل أمعنت إسرائيل في خرق القانون الدولي الإنساني في الضفة الغربية. إذ وفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية في الضفة الغربية لعام 2025، تستمر عمليات الهدم والتهجير في مدينة طولكرم ومخيم نور شمس للاجئين. كما لا يزال نحو 000 40 فلسطيني مهجرين شمال الضفة الغربية. وألحق المستوطنون الإسرائيليون كذلك أضرارا بالبنية التحتية للمياه في شتى أرجاء الضفة الغربية، حيث كانت التجمعات الرعوية الأكثر تضررا. وتستمر إسرائيل أيضا وبكثافة في عمليات هدم المنشآت والمنازل التي يمتلكها الفلسطينيون، بحجة افتقارها إلى رخص البناء والتي تصدرها إسرائيل، ويعد حصول الفلسطينيين عليها أمرا من ضروب المستحيل.

وتتزايد المعاناة مع مواصلة إسرائيل حصارها على الشعب الفلسطيني وتجويعه وحرمانه من المساعدات بل واستهدافها عمداً لمقدميها وسعيها لتهجير الفلسطينيين قسرياً في انتهاك لاتفاقية جنيف

الرابعة، ومواصلتها أنشطة الاستيطان غير القانوني في أراضيهم. وسط ذلك، تواصل مصر مساعيها لوقف إطلاق النار وضمان النفاذ غير المعرقل للمساعدات.

وفي سياق آخر، في السودان الشقيق، تعرب مصر عن قلقها لاستمرار المعاناة مع مرور عامين على الأزمة السودانية وتأثر المدنيين بتبعاتها. وتؤكد إدانتها لاستهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك في بورتسودان وكسلا، مما ألحق أضرارا بالمدنيين وأدى إلى عرقلة نفاذ المساعدات.

وتجدد مصر دعواتها لوقف إطلاق النار واحترام القانون الدولي الإنساني واحترام سيادة السودان ووحدة أراضيه والحفاظ على مؤسسات الدولة والتوقف عن التدخل الدولي في شؤونه تمهيداً لتحقيق تسوية شاملة يقودها السودانيون. ختاماً، تؤكد مصر ما يلي؛

أولاً، ضرورة تجديد الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الإطار، تؤكد مصر انضمامها للمبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني؛ وتقوم حالياً برئاسة محور العمل المعني بالحرب البحرية بالتعاون مع إندونيسيا.

ثانياً، ضرورة العمل على منع وقوع النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتسويتها بالوسائل السلمية، فضلاً عن دفع أنشطة التنمية طويلة الأجل لضمان استدامتها.

ثالثاً، تأكيد الدعم للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والعاملون في المجالين الطبي والإنساني من أجل إغاثة المدنيين. وقد حرصت مصر خلال عضويتها في مجلس الأمن عام 2016 مع اليابان ونيوزيلندا على صياغة القرار 2286 (2016) لتأكيد نصوص القانون الدولي الإنساني حول حماية المدنيين العاملين بالمجال الطبي والمنشآت الطبية.

ونطالبكم، السيد الرئيس، بالتحرك لحماية منظومة القوانين الدولية التي اتفق عليها العالم المتحضر لتجنب ويلات الحروب وإنهاء معاناة المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن التحالف العالمي لتجنيب المياه ويلات النزاعات المسلحة، وهو مجموعة من الدول والمؤسسات الملتزمة بحماية الموارد المائية عن طريق منع وتقليل إساءة استخدامها والإضرار بها أثناء النزاعات المسلحة، من أجل حماية المدنيين والبيئة. نود أن نشكر اليونان على عقد المناقشة المفتوحة اليوم حول حماية المدنيين.

كان العام الماضي عامًا قاتمًا آخر بالنسبة لحماية المدنيين، حيث حطم رقمًا قياسيًا آخر من حيث عدد النزاعات المسلحة الدائرة والمدنيين المتضررين. وقد أصبح تدمير خدمات المياه والصرف الصحي وتعطيلها والحرمان منها، وأحياناً بشكل متعمد، فضلاً عن تلويث مصادر المياه العذبة، أمراً معتاداً. هذه الأفعال تحرم الملايين من المواطنين من المياه، وهي وسيلة أساسية للبقاء على قيد الحياة والصحة والكرامة والمعيشة.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء آثار النزاع المسلح، بما في ذلك الانتهاكات اللاحقة للقانون الدولي على توفير المياه، أي موارد المياه العذبة والبنية التحتية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الحضرية.

كما أن الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأمراض المنقولة عن طريق المياه والنزوح والحرمان من الرعاية الصحية والتعليم، كلها أمور لها عواقب إنسانية طويلة الأمد وموثقة جيداً، لا سيما بالنسبة للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

علاوة على ذلك، وبعيداً عن الشواغل الإنسانية المباشرة، فإن الافتقار إلى الحماية والتدمير المتعمد لشبكات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية ذات الصلة أو إتلافها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، وتعرض آفاق التنمية المستدامة والسلام للخطر.

وتتيح المناقشة المفتوحة اليوم فرصة للتفكير في الإجراءات والأدوات والآليات العملية التي يجب على المجتمع الدولي استخدامها لتحسين حماية أرواح المدنيين.

تم إنشاء التحالف العالمي لتجنيب المياه ويلات النزاعات المسلحة، الذي تم إطلاقه خلال أسبوع حماية المدنيين في العام الماضي في نيويورك، كأداة للدعوة وتبادل المعرفة والشراكات لحشد الجهود الدولية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

ويدعو التحالف إلى حماية أفضل للمياه قبل النزاع المسلح وأثناءه وبعده؛ وضمان حمايتها من خلال الإنفاذ الفعال للقانون الدولي الإنساني؛ وحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي؛ والمبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

وأود أن أشاطركم بعض الأدوات التي يستخدمها التحالف أو يخطط لاستخدامها في عمله.

أولاً، توليد وتعزيز المعرفة بالآثار المباشرة وغير المباشرة والعواقب طويلة الأجل للنزاعات المسلحة على أنظمة المياه وتأثيرها على السكان المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً، العمل على زيادة الوعي، وحشد الدعم السياسي وتعزيز القدرات لتعزيز الحماية التي يوفرها القانون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ونشر قائمة مبادئ جنيف بشأن حماية البنية التحتية للمياه، ومشروع مبادئ لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، والمبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، وغيرها من الصكوك السياسية ذات الصلة لحماية المياه والمدنيين بشكل أفضل.

ثالثاً، تعزيز الشراكات لزيادة التأهب والقدرة على الصمود، وتوسيع نطاق تأثيرنا وتعزيز العمل الجماعي والعالمي لحماية المدنيين والحفاظ على الخدمات الأساسية. وتتطلب حماية المدنيين التزاماً قوياً وتعاوناً مستمراً بين مختلف الشركاء والجهات الفاعلة من مجتمعات السلام والتنمية والعمل الإنساني، وهو أمر ضروري لتعزيز مرونة البنية التحتية للمياه في سياقات النزاع المسلح المستمر أو المتكرر أو الناشئ.

وبهدف ضمان حماية أرواح المدنيين وكرامتهم، بما في ذلك أثناء الحرب، نواصل دعوة جميع الدول والأطراف في النزاعات إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وضمان احترامه في جميع الظروف، وبناء ثقافة عالمية للامتثال له. إننا ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة البناء على إنجازاته السابقة المتعلقة

بحماية وصول المساعدات الإنسانية والبنية التحتية المدنية والسعي إلى تنفيذ القرارات 2365 (2017) و 2417 (2018) و 2573 (2021) و 2664 (2022) و 2761 (2024) و 2730 (2024)؛ وإدراج حماية المياه بشكل منهجي عند النظر في البنود المدرجة على جدول أعماله؛ والعمل مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمعالجة الأثر الفوري والطويل الأجل والتراكمي للهجمات على موارد المياه العذبة والبنية التحتية ذات الصلة التي توفر الخدمات الأساسية للسكان.

يقف "التحالف العالمي لتحييد المياه عن النزاعات المسلحة" على أهبة الاستعداد لدعم المجلس في جهوده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة ديغوارا (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم مالطة بالشكر إلى الرئاسة اليونانية على عقد هذه الجلسة. وأعرب عن امتناني أيضاً للأمين العام ولغيره من مقدمي الإحاطات على مشاطرتنا رؤاهم القيمة.

في البداية، أود أن أشدد على أن مالطة تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وكما أوجز الأمين العام في تقريره (S/2025/271)، فإننا نواجه مرة أخرى وضعاً متدهوراً فيما يتعلق بحماية المدنيين في جميع أنحاء العالم. وقد أثر أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً على المدنيين خلال عام 2024، وسجلت الأمم المتحدة أكثر من 000 36 حالة وفاة بين المدنيين بسبب النزاعات المسلحة في عام 2024 – في لبنان وميانمار والسودان وسورية وأوكرانيا وغزة، على سبيل المثال لا الحصر. ومن بين أولئك الذين قتلوا أو شوهوا آلاف الأطفال الذين تغيرت حياتهم ومستقبلهم بسبب الحرب على نحو لا يمكن إصلاحه.

وبصفتنا عضواً منتخباً في المجلس من عام 2023 إلى 2024، ترأست مالطة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وقادت جهود المجلس للتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وكما أكدت اليوم أيضاً ممثلة منظمة إنقاذ الطفولة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا جانبيين – بل يتم استهدافهم وتجنيدهم واستخدامهم عمداً. وإزاء هذه الخلفية، صاغت مالطة القرار 2764 (2024)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر، والذي أكد على الحاجة إلى عمليات انتقالية مستدامة لحفظ السلام تراعي احتياجات الطفل وأعاد التأكيد على مركزية حماية الطفل في الولايات التي تصدرها الأمم المتحدة.

لا تزال التهديدات العديدة التي تهدد حماية المدنيين تتكاثر. إن الأضرار العشوائية التي لحقت بالبنية التحتية المدنية والألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات والعديد من حالات النزوح القسري للأشخاص وانعدام الأمن الغذائي ليست سوى عدد قليل من العوامل التي تؤثر على المدنيين في جميع أنحاء العالم، وليس لدينا أي سبب للاعتقاد بأن الوضع سيتحسن إذا ما تُرك الأمر على حاله.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا اليوم هو كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن حماية المدنيين على أفضل وجه؟ إن قائمة الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها طويلة، ولكنني أود أن أسلط الضوء على بعضها، استناداً إلى تجربة مالطة كعضو منتخب في المجلس.

أولاً، يجب أن نبذل بشكل جماعي المزيد من الجهد لتحسين الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويجب أن نبذل المزيد من الجهد لإثبات أن انتهاكات القانون المنطبق ستواجه بعواقب وخيمة. ويجب تنفيذ قرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية بالكامل ودون تمييز.

ثانياً، يمكن للمجلس بذل المزيد من الجهود لإنشاء واستخدام أنظمة الإنذار المبكر، لا سيما عندما تكون هذه الأنظمة منصوصاً عليها في قرارات مجلس الأمن الحالية، مثل القرار 2417 (2018)، الذي ينص على الإبلاغ الفوري عن الجوع الناجم عن النزاع.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى مواصلة الاعتراف بالواقع المحزن المتمثل في تعرض الأفراد المستضعفين لمستويات عالية من المخاطر أثناء النزاعات، بما في ذلك خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويجب ألا نقبل أبداً أن يكون هذا هو ثمن الحرب، ومالطة ملتزمة بالعمل على دعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين والأطفال المستضعفين في النزاعات المسلحة.

في نهاية المطاف، يجب أن تتبع كلماتنا في القاعة أفعالٌ سريعة. وهناك العديد من السياقات التي يحتاج فيها المدنيون إلى حماية فورية أو حيث ينقص الغذاء والخدمات الأساسية إلى حد يهدد بقاء آلاف الأشخاص على قيد الحياة. لا بد من اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأرواح والاستثمار في الحلول التي تبني القدرة على الصمود من أجل المستقبل. لقد حان وقت العمل الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للجمهورية الهيلينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والحاسمة في الوقت المناسب. ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المتبصرة.

يشدد التقرير السنوي للأمين العام (S/2025/271) على الحاجة الملحة للعمل الجماعي للتصدي للتهديدات المتطورة التي يتعرض لها المدنيون.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع غير المسبوق في عدد الضحايا المدنيين وانتشار النزاعات المسلحة وطبيعتها المتغيرة التي أصبحت مطولة ومعقدة وفي المناطق الحضرية على نحو متزايد. يؤدي تصاعد التهديدات السيبرانية وتكنولوجيات الحرب الجديدة إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون، في حين أن تخفيضات التمويل قد حدّت بشدة من قدرة النظام الإنساني على الاستجابة بفعالية.

وإدراكاً للحاجة الملحة إلى تعزيز العمل السياسي، أطلقت كازاخستان في أيلول/سبتمبر – إلى جانب الأردن والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا واللجنة الدولية للصليب الأحمر – مبادرة لحشد الالتزام

السياسي بالقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الدول الأعضاء للانضمام إلى هذه المبادرة وتعزيز التزامها بالامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

إن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويساورنا بالغ القلق إزاء الارتفاع المفزع في عدد الضحايا بين العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدات المنقذة للحياة معرضين أنفسهم لمخاطر شخصية كبيرة. يجب تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حماية جميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، وكذلك الصحفيين والإعلاميين.

ومن المؤسف أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون يتحملون العبء الأكبر من هذه النزاعات وآثارها المدمرة على المدى الطويل. ولا يزال عشرات الآلاف من الأطفال والنساء من حوالي 60 بلداً محتجزين في مخيمات شمال شرقي سورية في ظروف قاسية في ظل ندرة الخدمات الأساسية. وإذا لم نتعامل مع هذا الوضع اليوم، فمن المحتمل أن يصبح خطيراً في المستقبل. يجب أن نسعى جاهدين لإعادة هؤلاء الأطفال إلى بلدانهم الأصلية بأمان وكرامة.

وتؤمن كازاخستان إيماناً راسخاً بأهمية مبادرات بناء السلام التي تقودها جهات محلية. إن تمكين المجتمعات المحلية من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء سلام مستدام أمر ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وحماية المدنيين بشكل فعال. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وهيكلها لبناء السلام، زيادة الدعم لتلك الجهود الحيوية.

في الختام، تقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للعمل على نحو بنّاء مع جميع الشركاء للنهوض بجدول أعمال حماية المدنيين وبناء عالم أكثر سلاماً وأمناً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد يوريتش هرفاتنيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره الرصين (S/2025/271) ومقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والتحالف العالمي من أجل المفقودين، الذي تتشرف كرواتيا برئاسته بالاشتراك مع سويسرا، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد كان عام 2024 سنة كارثية أخرى بالنسبة للمدنيين. ومن أكثر عواقب النزاع إيلاماً هو العدد الهائل من الأشخاص المفقودين. وهذه ليست مأساة إنسانية فحسب، بل مسألة جوهرية تتعلق بالعدالة والمساءلة والسلام الدائم. لا يمكن للعائلات أن تحزن على أحبائها دون الحصول على إجابات، كما لا يمكن للمجتمعات أن تلتئم جراحها من دون تحقيق العدالة.

ولا تعتبر كرواتيا احترام القانون الدولي الإنساني أمرا نظريا، بل هو أمر يلامس تجربتها مباشرة. وبوصفها بلدا خبر الحرب والعدوان ولا يزال، بعد مرور ثلاثة عقود، يواصل البحث عن مفقوديه، تظل كرواتيا متمسكة بالتزامها الراسخ باحترام القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي العام الماضي، بينما كنا نحتفل بمرور 75 عاما على اعتماد اتفاقيات جنيف، كان لكرواتيا شرف رئاسة الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي ركزنا خلاله على عواقب تآكل القانون الدولي الإنساني. وكانت الرسالة واضحة: إن احترام القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإفلات من العقاب ليسا أمرا اختياريا. بل هما من الأولويات العاجلة إذا ما أردنا إعادة ترسيخ الاحترام العالمي للقواعد التي تحمي المدنيين.

ولكن الأطر القانونية وحدها لا تكفي. ويجب علينا تعزيز الروابط بين الاستجابة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. ويجب بناء القدرة على الصمود وعدم الاكتفاء باستعادتها. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى تآزر مؤسسي أقوى، وهو ما ينبغي أن يتبلور من خلال تعزيز التعاون بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام. كما ندعو جميع الدول إلى وضع استراتيجيات وقائية وطنية تجمع بين المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك العمل الاستباقي، وسياسات السلام والتنمية. وتدعم كرواتيا بقوة اتباع نهج كلي شامل ومنسق للحفاظ على السلام.

كما نود التذكير بأن جميع الدول الأعضاء قد التزمت في عام 2005 بتولي المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد مفهوم المسؤولية عن الحماية، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين للاستفادة منه بشكل أفضل وبطريقة أكثر فعالية.

إننا نواجه جيلا جديدا من التهديدات. وتقوض المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والهجمات السيبرانية وظهور نظم الأسلحة الذاتية التشغيل حماية المدنيين وتتحدى الأطر القانونية والأخلاقية القائمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصدى لذلك على وجه السرعة وبصورة موحدة. وتُشكّل استراتيجيات الحماية التي تقودها المجتمعات المحلية مساراً واعداً للمضي قدماً. وينبغي توسيع نطاق هذه الاستراتيجيات وإدماجها بشكل منهجي في أطر الحماية على مستوى الأمم المتحدة وعلى المستوى الوطني. ويسهم تمكين الجهات الفاعلة المحلية في تحسين القدرة على الاستجابة وتعزيز الشرعية وتحقيق نتائج ميدانية أكثر استدامة.

أخيراً، نكرر الدعوة إلى العمل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2025/271): لقد حان وقت العمل. فلنترجم الأقوال إلى أفعال ولنعزز أطر الحماية ونضمن أن تصبح العدالة واقعاً معاشاً للضحايا – وليس وعداً بعيد المنال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة اليونانية على تنظيم هذه المناقشة.

تؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشيد بمقدمي الإحاطات على بياناتهم ونحييهم بشكل خاص على صمودهم وجهودهم الحثيثة للتخفيف من معاناة المدنيين في النزاعات المسلحة.

شهدت هذه المناقشة، كما كان الحال في المناقشات السابقة، استخدام عدد كبير من الصفات للتعبير عن الإدانة الشديدة للمعاملة الفظيعة التي يلقاها المدنيون في النزاعات في أنحاء العالم. ونحن نتجه نحو اللحظة التي ستصبح فيها الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والصحفيين هي القاعدة وليس الاستثناء. ومجلس الأمن مؤهل بصورة فريدة لضمان عكس هذا الاتجاه. ولديه الوسائل اللازمة للعمل: بدءا من إعادة تأكيد الطابع الإلزامي لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده إلى ضمان قابليتها للإنفاذ من خلال آليات المساءلة القائمة على العدالة الدولية. ومن أكثر ما يثير القلق هو الأذى المتواصل الذي يلحق بالأشخاص العزل. إنه اعتداء على مبدأ حماية المدنيين في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة، وهو يتجاوز أي خطوط حمراء رسمناها بحسن نية قبل 80 عاما.

وبنبرة كئيبة للأسف لم تعد غريبة، يرسم تقرير الأمين العام لهذا العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2025/271) صورة مروعة: دمار هائل في البنية التحتية المدنية ونزوح قسري وانعدام في الأمن الغذائي وندرة في المياه وحرمان من خدمات الرعاية الطبية الأساسية. إن الأطفال والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة هم الفئات الأكثر تضررا، حيث تُخلّف النزاعات المسلحة خسائر في صفوف المدنيين.

لقد وصلنا إلى نقطة لا يمكننا عندها سوى القيام بأعمال ترقيع، وهذا هو التحذير الرهيب الذي ما فتئنا نسمعه من ممثلي الوكالات الإنسانية ومن المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية. وليس المال وحده هو ما ينقصنا في إدارة الأزمات الإنسانية ووقف النزاعات المدمرة – فالإرادة السياسية غائبة أيضا. وهذا، مرة أخرى، مجال يمكن للمجلس والأمم المتحدة ككل أن يؤديا فيه دوراً حاسماً ويجب أن يؤديا هذا الدور.

واستمعنا إلى وكيل الأمين العام فليتشر وهو يتحدث عن الحالة الهشة التي يمر بها مجتمع الهيئات الإنسانية وكيف يسعى جاهدا لإعادة اكتشاف نفسه وسط تحديات متداخلة. ويتطلب هذا الجهد البنيوي التحويلي دعمنا الجماعي. لقد مرت الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لاعتماد اتفاقيات جنيف. وتخبرنا هذه المصادر الأساسية للقانون الإنساني بوضوح تام أن للحرب قواعد، والأهم من ذلك أن للحرب حدوداً. وعلينا تذكير أنفسنا بأن القانون الدولي الإنساني، الذي تكمن حماية المدنيين في صميمه، عنصر أساسي في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وانطلاقا من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، نفذت رومانيا إطار عمل شامل لدعم المدنيين الأوكرانيين على أراضينا، مع اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان مزايا الحياة الطبيعية وإمكانية إدارة مستقبل أطفالهم إلى أن تنتهي الحرب ويتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وكما فعلت بلدان أخرى، فإننا نعمل من أجل إكمال الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية. وفي الأسبوع الماضي، أكملت رومانيا مهمتها الإنسانية الرابعة في عام 2025، حيث نقلت أطفالاً من غزة لتلقي العلاج في مستشفياتنا.

في الختام، نحن بحاجة إلى الوفاء بالتزاماتنا والعمل لحماية النظام الجماعي الذي أنشأناه لإنقاذ الأرواح والحفاظ على البشرية. ويجب ألا يصبح ما نشهده حالياً أمراً معتاداً أبدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة غريغوار – فان هارين (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيانين اللذين سيدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

تتعرض سلامة المدنيين – لا سيما النساء والأطفال والفئات الأضعف – لضغوط متزايدة. وهذا يتطلب منا أقصى درجات الاهتمام. إننا بحاجة إلى نهج متكامل يشمل السلام والأمن والعمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان. والالتزام السياسي الصادق للمجلس شرط أساسي لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين على أرض الواقع.

سأسلط الضوء على ثلاث أولويات رئيسية: أولاً، الحماية التي تركز على الناس؛ وثانياً، الوقاية؛ وثالثا، منظور أوسع للحماية يشمل مسائل مثل الصحة النفسية والجوع.

أولا، يجب أن تبدأ الحماية بالأشخاص وليس بالسياسات. وتناصر هولندا اتباع نهج يركز على الناس ويقوده المجتمع المحلي، حيث يحدد المدنيون احتياجاتهم ويشكلون الحلول على كل المستويات – المحلية والوطنية والدولية. وسياستنا واضحة: دعم المجتمعات المحلية، سواء كانت تواجه تهديدات من جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية مسلحة أو غير مسلحة، لمنع نشوب النزاعات وحلها بطريقة غير عنيفة وكسر دورات العنف. إن ربط الإجراءات المتخذة على جميع المستويات أمر أساسي. ولا يمكن فرض الحماية، بل يجب المشاركة في إنشائها.

ثانيا، يجب أن نستثمر في الوقاية. فالوقاية خير من العلاج. ويعني ذلك تزويد قوات حفظ السلام والقوات الوطنية بالمعرفة العملية بالقانون الدولي الإنساني والبروتوكولات السليمة للتخفيف من الأضرار التي تقع على المدنيين. وقد رأينا بشكل مباشر أن التدريب على مستوى الوحدات، بشأن التخفيف من الأضرار المدنية والقانون الدولي الإنساني، يقلل من الضرر ويوجه عملية صنع القرار نحو الحماية. كما أن العمل الوقائي ضروري بنفس القدر في المراحل الانتقالية والبعثات السياسية الخاصة، حيث يكون خطر الانتكاس مرتفعا.

ثالثا، يجب أن نوسّع نطاق عدستنا. فلا يزال التجويع يُستخدم كسلاح حرب. وقبل سبع سنوات ويومين، في هذه القاعة، كان لي شرف التصويت مؤيدة للقرار 2417 (2018). وبصفتنا مشاركين في تقديم ذلك القرار التاريخي، إلى جانب السويد وكوت ديفوار والكويت، يجب أن نعطي معنى للقرارات التي تُتخذ في هذه القاعة. والمساءلة عن هذه الانتهاكات أمر بالغ الأهمية.

ويجب أن ندرك أيضا تأثير الصدمة النفسية. فالتعرض المتكرر للعنف يمكن أن يزيد من احتمالات التعرض للأذى. ويجب أن تكون الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي جزءا من أدواتنا لحماية المدنيين، سواء بالنسبة للمجتمعات المحلية أو بالنسبة لأولئك المكلفين بحماية تلك المجتمعات. وهذه أولوية نطرحها باستمرار في لجنة بناء السلام.

في الختام، إذا أردنا أن تكون الحماية أكثر من مجرد وعد، يجب علينا أن نصغي إلى المتضررين وأن نضعهم في صميم جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الواقع الراهن يبين بصورة مروعة ومدمرة أنه على الرغم من توافق الآراء العالمي الذي تستند إليه اتفاقيات جنيف، فإن الامتثال حتى لأبسط جوانب القانون الدولي الإنساني غير كاف بشكل مروع في العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم – في السودان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وغزة وأوكرانيا وأماكن أخرى.

وتشمل المسائل الرئيسية عدم احترام مبدأي التمييز والتناسب واتباع أساليب الحصار في المناطق التي يوجد فيها مدنيون والتلاعب السياسي بأطر القانون الدولي الإنساني وفرض قيود على وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ومن الفئات المتضررة بشكل غير متناسب من ويلات الحرب النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية. ومما يؤسف له أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أصبحت أسلوبا متعمدا من أساليب الحرب. ونتيجة لذلك، قُتل في العام الماضي عدد من العاملين في المجال الإنساني يفوق عدد من قُتلوا في أي عام سابق. وتركز إستونيا والمملكة المتحدة، باعتبارهما رئيسين مشاركين لمبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، على دور الجهات المانحة وعلى ما يمكن، وما ينبغي، أن تفعله لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال هذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني تُنتهك في غزة، حيث يحصد النزاع المدمر عددا متزايدا من أرواح المدنيين. ونأسف لانهيار وقف إطلاق النار واتفاق إطلاق سراح الرهائن وندعو إلى استئناف العمل به. فمنذ انهيار وقف إطلاق، يُمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة منذ أكثر من شهرين. ونقر بوجود مؤشرات على استئناف إيصال المساعدات بشكل محدود، ولكن هذا لا يكفي. ونحث إسرائيل على رفع جميع القيود القائمة والسماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بالعمل على نحو مستقل ونزيه من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة. ونحث إسرائيل أيضا على التحقيق في الحادث الخطير الذي وقع في 21 أيار/مايو عندما أطلق أفراد في جيش الدفاع الإسرائيلي النار أثناء زيارة وفد دبلوماسي لمخيم جنين للاجئين.

وأود أن أعرب عن تعازينا لأسر وأحباء ضحايا حادثة إطلاق النار الشنيعة التي وقعت أمس في واشنطن العاصمة.

وبصفتنا رئيسا مشاركا لتحالف حرية الإعلام، نشعر بالقلق إزاء مقتل 124 صحفيا – وهو رقم قياسي – في عام 2024. ومن الحالات المروعة المُسجلة مؤخرا حالة فيكتوريا روشينا، وهي صحفية أوكرانية تبلغ من العمر 27 عاما تعرضت للتعذيب الوحشي والقتل على يد السلطات الروسية. وتشكل الاعتداءات على الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين أثناء تأدية واجبهم انتهاكا جسيما للقانون الدولي. ويجب ألا يفلت مرتكبو هذه الانتهاكات من العقاب.

وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف حربها العدوانية على أوكرانيا والموافقة على وقف إطلاق النار دون شروط. فعلى الرغم من المحادثات الجارية، لم تبد روسيا أي نية لإنهاء الحرب، وبدلا من ذلك تواصل هجماتها على المدنيين وتستمر في استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتواصل روسيا شن هجمات عشوائية دون تمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية. وبغض النظر عن العدد المروع للضحايا المدنيين والأضرار، لا تتخذ روسيا أيا من الاحتياطات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني من أجل تجنب الخسائر العرضية في صفوف المدنيين أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

ومنذ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل أكثر من 700 12 مدني وإصابة أكثر من 000 30 بجروح. ووفقا لما أفادت به اليونيسف، ازداد عدد الضحايا من الأطفال بنسبة 57 في المائة في عام 2024 مقارنة بالعام السابق. وبالتالي، فإن الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد المدنيين هو أسلوب متعمد للحرب تستخدمه روسيا. وقد حان الوقت لزيادة الضغط الدولي على روسيا لإجبارها على تحقيق السلام في أوكرانيا.

تؤيد إستونيا عملية إعادة هيكلة العمل الإنساني التي يقودها وكيل الأمين العام توم فليتشر. ويجب مواءمتها على نحو وثيق مع عملية الإصلاح في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 وجعل منظومة العمل الإنساني ملائمة للغرض المنشود دون التضحية بالعمل الأساسي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجالات الدبلوماسية الإنسانية والتأهب والتكيف مع خصوصيات الواقع المحلي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كابون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكننا أن نبدأ ملاحظاتنا اليوم دون أن نذكر الهجوم الإرهابي المروع المعادي للسامية الذي وقع أمس خارج المتحف اليهودي في واشنطن العاصمة، حيث قُتل موظفان شابان من الفريق الدبلوماسي في السفارة الإسرائيلية، يارون ليشينسكي وسارة ميلغريم، فلترقد روحهما بسلام، بدم بارد على يد إرهابي باسم "فلسطين الحرة". لقد كانا ينويان الخطوبة. ولكنهما قُتلا لأنهما من أعضاء السلك الدبلوماسي الإسرائيلي ولأنهما إسرائيليان ولأنهما يهوديان. وهناك صلة مباشرة لا يمكن إنكارها بين هذه المأساة المروعة وتصاعد معاداة السامية والتحريض والكراهية ضد الإسرائيليين واليهود. وما فتئنا نحذر من عواقب هذا التحريض وضرورة ألا تكتفي الأمم المتحدة بالإعراب عن الإدانات، بل أن تكافح هذا التحريض بفعالية. لقد فات الأوان الآن بالنسبة ليارون وسارة، ولكن يمكن لأعضاء المجلس تغيير المسار. أم أنهم سيقولون بدلا من ذلك، إنهم بذلوا كل ما في وسعهم؟

بينما نجتمع اليوم لمناقشة تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح لعام 2024 (S/2025/271)، فإن الموضوع بالنسبة لنا أكثر من مجرد موضوع نظري؛ إنها مسألة حياة أو موت. ففي الأسبوع المقبل، سنحيي ذكرى مرور 600 يوم على مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعلى إحراق إرهابيي حماس لأفراد أسرة كيدم – سيمان طوف من كيبوتس نير عوز – جوني وتمار وابنهما عومر البالغ من العمر 4 سنوات وتوأماهما شاخر وأربيل البالغان من العمر 6 سنوات – أحياء في منزلهم. وقد تعانق أفراد أسرة كيدم – سيمان طوف في لحظاتهم الأخيرة. وتشبث جوني وتمار بأطفالهم الجميلين، بينما كان

الإرهابيون يشعلون النار في منزلهم. وعُثر على جثثهم المتفحمة وهم في حالة عناق. ومضى ما يقرب من 600 يوم منذ أن اختطفت حماس ديفيد كونيو ومنذ أن اختطفت حركة الجهاد الإسلامي شقيقه أرييل، ومنذ أن اختُطفت زوجته شارون مع ابنتيهما التوأم البالغ عمرهما ثلاث سنوات، إيما ويولي، واحتُجزوا لمدة 52 يوما كاملة في قبضة حماس القاسية. وتنتظر إيما ويولي، هما والعديد من الأطفال الآخرين في إسرائيل، عودة آبائهم من أسر حماس بعد حوالي 600 يوم.

وهذه القصص مجرد أمثلة، لا يمكن أن تجسد أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومعاناة المدنيين الإسرائيليين منذ ذلك اليوم الرهيب الذي شنت فيه حماس هجوما همجيا وأطلقت الصواريخ بشكل عشوائي على تجمعات سكنية مدنية، فقتلت 200 1 شخص وشوهت آلافا آخرين واختطفت 252 رهينة. وأُعدم بعض الرهائن بعد ذلك. وعانى الكثيرون منهم من التعذيب والتجويع والاعتداءات الجنسية. ولا يزال 58 رهينة في الأسر. ونطالب بإطلاق سراحهم فورا ودون شروط.

إن إسرائيل ملتزمة بضمان ألا تتكرر أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر أبدا، لا في الجنوب ولا في الشمال، سواء على أيدي القريبين أو من يتصرفون من بعيد. فهذه حرب لا بد منها، ونحن نخوضها لحماية مواطنينا وتأمين مستقبلنا. وفي تناقض صارخ، لم يُخف أعداؤنا أهدافهم. فقد أقسموا علنا وتكرارا وبلا خجل على تنفيذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا حتى يتم القضاء على دولة إسرائيل. وهذه إعلانات صريحة للنوايا. ولن تقبل أي دولة هذا الخطر الجسيم على عتبة بابها، ولن تقبله إسرائيل أيضا. ولكن ينبغي أن نكون واضحين: إن إسرائيل ليست في حالة حرب مع الشعب الفلسطيني؛ بل إن إسرائيل تخوض حربا ضد حماس – وهي منظمة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية، وتتحمل مسؤولية كل الدمار في غزة.

وبينما تسعى إسرائيل إلى تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين وفقا للقانون الدولي، تسعى حماس بنشاط إلى إلحاق أكبر قدر من هذا الضرر. وبينما تسعى إسرائيل إلى إجلاء المدنيين مؤقتا من المناطق التي تشهد أعمالا عدائية مكثفة، تحاول حماس تعريضهم للخطر قسرا. وبينما تحزن إسرائيل لمقتل كل مدني – إسرائيلي وفلسطيني – تتعامل حماس معهم كبيادق في حربها الدعائية. وتبذل إسرائيل كل ما في وسعها للتصرف وفقا لمبادئ التناسب والتمييز والحيطة وندفع ثمنا باهظا لالتزامنا بذلك.

وغالبا ما يجب علينا المخاطرة بقواتنا للحفاظ على حياة المدنيين.

منذ المراحل الأولى للحرب، وقبل حتى أن تبدأ، طبقت إسرائيل آلية متينة لتنسيق الأحداثيات – وهي قناة تنسيق مصممة لتجنب إلحاق الضرر بالجهات الفاعلة الإنسانية وبالمدنيين. وطوال الحرب، استمرت إسرائيل في استكمال تلك الآلية وتعزيزها بالتعاون الوطيد مع مجموعة واسعة من المنظمات الدولية. ولا زلنا نتواصل عن كثب مع شركائنا في المجال الإنساني.

ونأسف بشدة عن كل حياة بريئة فقدت، وسنبذل قصارى جهدنا لحماية العاملين في المجال الإنساني. وإسرائيل تحقق في كل حادث وتتعلم منه ثم تتخذ التدابير لتفادي وقوعه مجددًا.

ويقف وراء جميع التحديات التي تواجهنا مدبر واحد ينسق تلك الفوضى. فمنذ بداية الحرب، دأبت جمهورية إيران الإسلامية على تصعيد النزاع وزعزعة استقرار المنطقة، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال

وكلائها. وقد ألحقت أعمالها القاسية بالمدنيين خسائر وأضراراً جسيمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أطلقت إيران ما يقرب من 200 قذيفة تسيارية، مما أجبر ملايين الإسرائيليين على التوجه إلى الملاجئ. ولا تزال إيران اليوم تواصل جهودها لإنعاش حزب الله في لبنان وتشجيعه. وتدعم هجمات القذيفة التسيارية الحالية التي أطلقها الحوثيون من اليمن، مستهدفة المدنيين الإسرائيليين والبنية التحتية والطرق البحرية.

وإذا كان أعضاء المجلس مهتمين حقًا بحماية المدنيين، وإن كانوا يسعون فعلاً إلى إنهاء المعاناة في المنطقة، فيجب عليهم مساءلة إيران. ويجب على أعضاء المجلس إدانة حماس وحزب الله والحوثيين وجميع المنظمات الإرهابية الأخرى، إدانةً صريحةً. ويجب أن يطالبوا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

لن تستسلم إسرائيل للإرهاب. وسنستمر في التمييز بين المدنيين والمحاربين، متخذين جميع التدابير الاحتياطية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، وسنستمر في مد يد السلام إلى شركائنا في المنطقة وخارجها الذين هم مستعدون للعمل معنا من أجل شرق أوسط أكثر سلامًا وأمنًا لكل المدنيين من الرجال والنساء والأطفال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): في خضم تدهور غير مسبوق لحماية المدنيين عبر العالم، تود كوستاريكا التأكيد على ثلاثة جوانب تتطلب اتخاذ إجراء على جناح السرعة.

أولا، يتطلب استرداد القوة التقعيدية للقانون الدولي الإنساني أكثر من مجرد إدانات خطابية؛ إذ نحتاج إلى آليات عدالة جنائية دولية أكثر فعالية. وتعتمد هذه العدالة على الإرادة السياسية للدول لإنفاذها. فبدون تعاونهم في التحقيقات والمقاضاة والاعتقالات، ستظل آليات المساءلة ضعيفة، تعيد دورة الإفلات من العقاب التي تقوض حماية المدنيين. ولن يستعيد القانون الدولي الإنساني قوته التقعيدية إلا إن كان لتلك الأعمال عواقب قانونية.

ثانيًا، إن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان ينتهك مبادئ التمييز والتناسب، ويهدم البنية التحتية الأساسية ويطيل الأزمات الإنسانية. ولمعالجة تلك التحديات، يجب على الدول سد الثغرات الموجودة وتعزيز معايير الحماية وتطبيق المعايير الموضوعة حديثا لضمان استجابة أكثر فعالية وتنسيقًا. كما تحث كوستاريكا الدول على دعم الإعلان السياسي بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإعلان المدارس الآمنة وإنفاذها، وتدعوهم إلى المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي سيعقد في بلدنا بين 18 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثًا، يجب علينا أيضًا مواجهة التطورات التكنولوجية الناشئة التي قد تؤدي إلى اشتداد تلك التحديات على نحو كبير. وتشكل نظم الأسلحة الفتاكة تهديدات غير مسبوقة لا تميز بين المحاربين والمدنيين تمييزا موثوقا، ويثير انتشارها قلقًا شديدًا. والسبيل الوحيد لمواجهة تلك التهديدات المتعددة هو وضع صك ملزم

قانونا يضم بوضوح حالات الحظر والتنظيمات. وسيساهم حظر الأسلحة كاملة التشغيل الذاتي التي تختار الأهداف وتهاجمها بطريقة مستقلة فعلاً في الحد من مخاطر تحيز الخوارزميات والأعمال التمييزية.

فعندما تقرر الآلة مصير الحياة البشرية، يصبح المدنيون مجرد نقاط بيانية في خوارزميات الموت. إن الكرامة الإنسانية أمر غير قابل للتفاوض. ولا بد من الدفاع عنها. وحماية المدنيين، لا سيما المستضعفين منهم، هو أعظم اختبار لالتزامنا إزاء البشرية التي ندعي الدفاع عنها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة كلاسه (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي السويد.

أود أن أعرب عن امتناننا الخالص لمقدمي الإحاطات اليوم عن تسليطهم الضوء على ضرورة حماية المدنيين في عالمنا الحالي الذي تجتاحه نزاعات فظيعة وأزمات مفجعة.

وكما أعربت عنه الملاحظات السابقة بوضوح، نشاهد ارتفاعا حادًا في عدد النزاعات القائمة في جميع أنحاء العالم وكذلك في عدد المدنيين المتضررين منها. علاوة على ذلك، أصبحت النزاعات طويلة الأمد وأكثر تعقيدا بالتأكيد.

وفي هذا السياق، يعاني المدنيون وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على نحو غير متناسب من العواقب الجسيمة لأعمال العنف الشديد وانتهاكات القانون الدولي، ما يفاقم إلى حد كبير الاحتياجات الإنسانية ونقاط الضعف.

وقد صارت الحاجة إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين ماسة أكثر من أي وقت مضى. وضمان الحماية من العنف لن ينقذ أرواحًا ويرفع المعاناة فحسب، بل سيقلص أيضا الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ويساورنا قلق شديد إزاء الأعداد المتزايدة من الضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة إجمالا. ففي السنة الماضية، سُجل أكبر عدد على الإطلاق من القتلى في صفوف عمال المساعدة الإنسانية. كما تزايدت التهديدات على الصحفيين في مناطق النزاع. ويجب علينا قلب هذه الاتجاهات بسرعة. واحترام القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، ضروري لحماية المدنيين وحفظ الحيز الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية وإنفاذ عملياتها. كما أنه بمثابة حجر أساس للسلام.

وينبغي أن تكون مهمتنا تحقيق الحماية الكاملة للمدنيين. ولتعزيز الجهود لحماية المدنيين، بما فيها ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، تود بلدان الشمال الأوروبي تسليط الضوء على الجوانب الأربعة التالية.

أولا، المدنيون محميون ضد جميع أعمال العنف في النزاعات المسلحة. وتوجيه هجمات ضد المدنيين يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني. ولا بد من احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية والصحفيين. والتزام احترام القانون الدولي الإنساني لا يقتصر على الدول وأطراف النزاع فحسب بل يمتد إلى الدول الأخرى التي عليها واجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب علينا تكثيف جهودنا صوب ذلك

والعمل معا نحو الامتثال الصارم لالتزامات القانون الدولي الإنساني. ولا يمكننا التزام الصمت. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ثانيًا، بينما نعترف بمقدور التكنولوجيات الجديدة للسلام والأمن، فانتشار نظم الأسلحة ذات التشغيل الذاتي والقائمة على الذكاء الاصطناعي في النزاعات محفوف بالمخاطر والتحديات. وتتطلب هذه النظم حكمًا وتحكمًا بشريًا في استخدام القوة. ويجب أن يكون استخدام تلك النظم متوافقاً مع القانون الدولي الإنساني؛

ثالثًا، الاستثمار في الحماية واجب أخلاقي والتزام قانوني ضروري لحماية الكرامة الإنسانية وأساسي لتسوية النزاعات.

وأخيراً، بصفتنا دول مانحة وأعضاء في المجتمع الدولي، يجب علينا الحفاظ على استجابة إنسانية قائمة على المبادئ. ويجب علينا جميعًا تقديم إسهامنا وإعمال نفوذنا السياسي لوضع حماية المدنيين في صميم السلام الإنساني وجهود التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة القطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكر سعادتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة لهذا العام. ونشكر كلاً من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والرئيس والمدير التنفيذي لمنظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية، على إحاطاتهم القيمة.

وننضم إلى بيان المجموعة العربية.

يأتي عقد هذا المناقشة الهامة في وقت يشهد العالم تعقيداً وتراجعاً كبيراً في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وذلك نتيجة لعدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها. لذا نرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2025/271) الذي يشير إلى أن أكبر تهديد لحماية المدنيين في النزاعات اليوم ليس غياب القوانين، بل عدم الامتثال لها المتزايد أو تطبيقها بشكل انتقائي والذي يدفع المدنيون في النزاعات ثمنه.

انتهجت دولة قطر استراتيجية واضحة وبذلت جهوداً دولية كبيرة ومتواصلة في سياق منع النزاعات والحد منها والتخفيف من آثارها، بالإضافة إلى جهود الوساطة وبناء السلام في مختلف مناطق العالم، وذلك وفقاً لالتزامها الراسخ بمبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف الأربعة، والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها، والتي تم تضمينها كجزء من القانون الوطني لدولة قطر. إن التزام دولة قطر بمبدأ المسؤولية عن الحماية يتسق مع إيمانها الراسخ بالتعاون الدولي لإرساء دعائم الأمن الجماعي واحترامها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

يشهد قطاع غزة اليوم أوضاعاً كارثية غير مسبوقة بعد استئناف عدوان الاحتلال الإسرائيلي عليه، في تحد سافر للإرادة الدولية الداعمة للسلام، وبالأخص اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بجهود دولة

قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/يناير الماضي. وتستمر الهجمات الإسرائيلية على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وتجمعات السكان، مما يعتبر تعدياً سافراً على أحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة. وإن إعاقة الحكومة الإسرائيلية وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة من شأنه أن يفاقم من الأزمة الإنسانية في القطاع الذي يعاني من نقص حاد في الغذاء جراء استمرار إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي للمعابر منذ شهرين بحسب التقارير الأممية.

إن الالتزام بمبدأ حماية المدنيين يستدعي رفض هذه الممارسات ورفض تجويع المدنيين أو استخدام الغذاء والمساعدات الإنسانية كسلاح حرب. وتدعو دولة قطر المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بضمان دخول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق إلى كافة مناطق القطاع. كما تؤكد الحاجة الماسة لإنهاء الحرب على غزة، لتجنب المزيد من التداعيات الإنسانية، والمضي قدماً بإرادة صادقة ونية حسنة نحو تحقيق السلام الشامل والعادل والمستدام في المنطقة. وقد جددت دولة قطر مع جمهورية مصر العربية التأكيد على استمرار جهودهما المتسقة في ملف الوساطة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتخفيف معاناة المدنيين، وتهيئة الظروف الملائمة لتهدئة شاملة، وصولاً إلى إنهاء هذه الحرب والكارثة الإنسانية التي خلفتها.

في الختام، تشدد دولة قطر على أهمية الدور الذي تلعبه الجهود المرتبطة بالوقاية من النزاعات ومنعها وتسويتها بالوسائل السلمية في تحقيق حماية أكبر للمدنيين في النزاعات، ما يعزز تماسك المجتمعات المحلية في ظل النتائج المروعة للنزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبيان مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

وبصفتي الوطنية، أود أن أؤكد من جديد في هذه القاعة التزام بلدي الراسخ بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. في ظل رئاستنا لمجلس الاتحاد الأوروبي، تم اعتماد استنتاجات طموحة في أيار/مايو 2024 لتعزيز حماية المدنيين في الأوضاع الإنسانية. وهي تؤكد على أهمية الدبلوماسية الإنسانية وأهمية دمج الحماية بشكل روتيني في جميع مساعينا، مع لفت الانتباه إلى النهوج الأكثر وقائية وشمولية في طبيعتها. وتقر الاستنتاجات، من بين عوامل أخرى، بضرورة الاستثمار في تطوير وزيادة قدرات الحماية لدى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك العاملون الوطنيون والدوليون في المجال الإنساني، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمنع وكسر دائرة العنف. علاوة على ذلك، وفي هذا الصدد، ندعم بفاعلية القرار 2730 (2024). ولتحقيق هذه الغاية، تقدم بلجيكا الدعم المالي لشركائها في المجال الإنساني، حيث قدمت أكثر من 53 مليون يورو لبرامج الحماية في عامي 2023 و 2024.

كما تدافع بلجيكا عن حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، بما في ذلك في مناطق النزاع، ولا سيما من خلال تحالف حرية الإعلام وجهودها الدبلوماسية والمتعددة الأطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

تعتبر الحماية ركيزة أساسية في سياسة بلجيكا الإنسانية. وتدعم بلجيكا، بصفتها عضواً نشطاً في مجموعة الجهات المانحة للحماية، برامج الحماية المستهدفة وإدماج الحماية في جميع الجهود الإنسانية. إننا نؤمن إيماناً قوياً بأن الحد من العنف ومنع الأذى يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع الاستجابات المبدئية القائمة على الحقوق. ولهذا السبب تفخر بلجيكا بالمشاركة في استضافة اجتماع مائدة مستديرة غداً بعنوان "الحد من العنف وآثاره على المدنيين: كيف يمكن توفير الحماية في الآونة الأخيرة وسط عالم متقلب"، بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين ومعهد التنمية لما وراء البحار وشبكة "نوها NOHA".

وبينما نجلس في مجلس الأمن يجب أن نكون واضحين: يجب إنهاء النزاعات. لا يزال الرجال والنساء والأطفال الأبرياء يتحملون وطأة الحرب والعنف في جميع أنحاء العالم. يجب أن يتوقف الاستهداف المتعمد للمدنيين واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والهجمات على المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ويتعين على مجلس الأمن مضاعفة جهوده ثلاثة أضعاف لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. وفي هذه الأوقات التي تتقلص فيها مساحة العمل الإنساني وتتزايد فيها الاحتياجات، فإن إعادة التأكيد على مركزية الحماية والقانون الإنساني الدولي وتفعيلها ليس أمراً اختيارياً: بل هو أمر في غاية الإلحاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن عقد هذه المناقشة المفتوحة يأتي في الوقت المناسب، بالنظر إلى المذابح التي يسببها استمرار النزاعات المسلحة المستمرة على المدنيين الأبرياء. وعلى الرغم من التزامنا الذي قطعناه على أنفسنا بإنهاء الحروب قبل 80 عاماً، عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال الحروب مستمرة وتنتشر.

يرسم تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2025/271) الذي نُشر مؤخراً صورة قاتمة لآثار النزاعات المسلحة المعاصرة على المدنيين. ومن المثير للقلق أن الأمم المتحدة سجلت أكثر من 000 36 حالة وفاة بين المدنيين في 14 نزاعاً مسلحاً عام 2024، بما في ذلك في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والساحل والأرض الفلسطينية المحتلة. إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة هي قضية حرجة وملحة تتطلب اهتمامنا الفوري وعملنا الجماعي، وذلك بسبب الأثر المدمر لتلك النزاعات المستمرة على حياة الأبرياء.

علاوة على ذلك، ليست حماية المدنيين واجباً أخلاقياً فحسب، بل هي أيضاً التزام قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد تم إحراز تقدم في تطوير واعتماد صكوك دولية تهدف إلى حماية المدنيين في حالات النزاع على الصعيد العالمي. وللأسف، فإن عدم رغبة أطراف النزاع في الالتزام بتلك الصكوك الدولية يشكل عقبة رئيسية أمام حماية المدنيين. ويلجأ البعض إلى استخدام التجويع كسلاح حرب، وإلى فرض قيود على تحركات المدنيين، وإلى الإضرار بالبنية التحتية الحيوية، وإلى منع الوصول إلى الضروريات مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية، وإلى استخدام التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية لإلحاق الضرر بالمدنيين، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني.

ليس في نيتنا أن نفرد حالة واحدة من حالات النزاع، ولكن تقرير الأمين العام يؤكد أن غزة هي الأكثر تضرراً. لقد أدى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى محو البنية التحتية، والتهجير القسري، واستخدام التجويع كسلاح حرب، وأعلى معدل لوفيات الأطفال في أي نزاع حديث. بالإضافة إلى ذلك، سجلت غزة أعلى مستوى من الخسائر في صفوف العاملين في المجال الإنساني والصحفيين الذين قتلوا في النزاع المسلح حتى الآن. وتلك انتهاكات واضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

نود أن نلفت انتباه الدول الأعضاء مرة أخرى إلى وثيقة بعنوان "ملف علني لأدلة متاحة للجميع على أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة حتى 4 شباط/فبراير 2025"، قدمتها جنوب أفريقيا إلى رئيس مجلس الأمن في 27 شباط/فبراير 2025 (انظر S/2025/130). ويحتوي الملف على مواد متاحة للجميع جمعتها جنوب أفريقيا تثبت اتباع إسرائيل سلوك الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة. ونشجع الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى على الاطلاع على هذا التقريروقراءته.

ولنكن واضحين اليوم: إذا كنا جادين حقا بشأن حماية المدنيين، فلا ينبغي لأحد أن يكون فوق القانون. ويجب التحقيق في انتهاكات القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها من قبل المؤسسات الوطنية المختصة والمؤسسات الدولية المعنية عند الاقتضاء، لضمان تحقيق العدالة لضحايا النزاع المسلح.

ومن جانبنا، فإن جنوب أفريقيا جزء من المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بدعم القانون الدولي الإنساني، إلى جانب البلدان ذات التفكير المماثل واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لمعالجة العوائق التي تؤدي إلى عدم التمسك بالقانون الدولي الإنساني. هذا بالإضافة إلى القضية الخلافية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة.

وفي نهاية المطاف، فإن الهدف النهائي ل هذا النهج الشامل هو حماية المدنيين والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2025/271) الذي يرسم صورة مقلقة للغاية للمعاناة العالمية. إن الخسائر الموثقة في أرواح ما لا يقل عن 36 000 من المدنيين في 14 نزاعا مسلحا في عام 2024 لا تمثل مجرد إحصائيات، بل فشلا أخلاقيا عميقا يتطلب اهتمامنا الجماعي واتخاذ إجراءات عاجلة.

لقد أصدر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحذيرا صارخا بشأن التآكل المثير للقلق للقانون الدولي الإنساني الذي يشكل ركنا أساسيا من أركان السلوك المتحضر في الحروب. ويتعين على جميع الدول الوفاء بالتزاماتها الرسمية بموجب القانون الدولي. عندما تظهر ادعاءات بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة يجب أن تقابلها تحقيقات سريعة ونزيهة وذات مصداقية لضمان تقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة وفقا للمعايير القانونية الدولية. وتشارك ليتوانيا بفخر في المبادرة العالمية الرامية إلى تحفيز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني وتقدم دعمها للجنة الدولية للصليب الأحمر.

لا تزال الحالة في أوكرانيا مثالا للعواقب الوخيمة التي تترتب عن انتهاك القانون الدولي بشكل منهجي. وتشمل حملة روسيا التي لا هوادة فيها ضد المدنيين وأسرى الحرب الأوكرانيين سلسلة من جرائم الحرب: الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء وتعذيبهم وإعدامهم؛ والترحيل القسري والنقل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين فيما يمثل محاولة إبادة جماعية لمحو هويتهم الوطنية؛ والتدمير المنهجي للمدن والبنية التحتية الحيوية، لا سيما مرافق الطاقة والرعاية الصحية، مما أدى إلى حرمان عدد لا يحصى من المدنيين من الخدمات الأساسية والرعاية الطبية. وندين بشكل قاطع هذه الممارسات التي تشكل سياسة الإرهاب التي تتبناها الدولة الروسية وتبرهن على ازدراء المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وندعو المجتمع الدولي بإلحاح إلى تركيز اهتمامه على محنة المحتجزين المدنيين وأسرى الحرب الأوكرانيين الذين يتعرضون للهجمات الممنهجة؛ وعمليات الإعدام، بما في ذلك عمليات القتل بإجراءات موجزة؛ والتعذيب الممنهج الواسع النطاق والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة والاختفاء القسري. وتشكل هذه الأفعال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويجب أيضا أن نعالج الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تتفاقم في غزة. فالقانون الدولي الإنساني يحظر بشكل لا لبس فيه الهجمات العشوائية وعرقلة المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وتدمير البنية التحتية الضرورية لبقاء المدنيين واحتجاز الرهائن. وانضمت ليتوانيا في 19 أيار/مايو إلى 22 دولة أخرى في المطالبة بالاستئناف الكامل لتقديم المساعدات إلى غزة، بعد الرفع الجزئي للحصار، حيث يواجه المدنيون شبح المجاعة. وندعو إلى تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من العمل باستقلالية وحيادية في مهمتها المنقذة للحياة، مع التأكيد على قناعتنا الراسخة بأن على حماس أن تفرج فورا ودون شروط عن جميع الرهائن المتبقين وأن تتوقف عن التدخل في توزيع المساعدات الإنسانية.

وتشيد ليتوانيا بشجاعة وتفاني الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم، لا سيما أولئك الذين يخاطرون بحياتهم أثناء تغطية الأحداث من مناطق النزاع وفي ظل أنظمة قمعية.

لقد قوضت الحرب العدوانية التي تشنّها روسيا على أوكرانيا حرية الإعلام وسلامة الصحفيين بشكل خطير. ووفقا لتقرير آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في نيسان/أبريل 2024، يوجد صحفيون بين آلاف المدنيين الأوكرانيين الذين احتجزتهم القوات الروسية تعسفيا. وتواصل روسيا استهدافها المتعمد للمنشآت الإعلامية في جميع أنحاء أوكرانيا. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الغارة التي

وقعت في 13 نيسان/أبريل والتي ألحقت أضرارا بالعديد من المكاتب الإعلامية في سومي والهجوم الليلي الذي وقع في 6 نيسان/أبريل على مبنى مكاتب في كييف يضمّ مكتبا تابعا لهيئة البث الأجنبي الرسمية الأوكرانية "إينوموفلينيا".

كما نكرم ذكرى الصحفية الأوكرانية فيكتوريا روشتشينا التي كانت تغطيتها الشجاعة في الخطوط الأمامية للعدوان الروسي على أوكرانيا مثالاً لأعلى معايير النزاهة الصحفية. وقامت روسيا بأسر فيكتوريا وسجنها وتعذيبها وتجويعها وقتلها في نهاية المطاف في أيلول/سبتمبر 2024. وقد أعيدت رفاتها المشوهة، التي تحمل أدلة على استئصال أعضائها، إلى وطنها قبل أسابيع قليلة – وهذه شهادة على المعاملة الهمجية التي يتعرض لها من يتجرأ على الشهادة بالحق.

وتعرب ليتوانيا عن دعمها الثابت للأمم المتحدة ووكالاتها والجهات الفاعلة في المجال الإنساني التابعة لها التي تساعد بشجاعة المدنيين الذين يعانون في النزاعات العسكرية في جميع أنحاء العالم. ونثني بشكل خاص على العمل القيّم الذي تقوم به لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ويوفر توثيقها المحايد والموثوق للانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي أساسا لا غنى عنه لجهود المساءلة التي يبذلها المجتمع الدولي. وتجسد البعثة المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في توثيق الانتهاكات الجسيمة مع التمسك بمبادئ القانون الدولي. ويجب تحميل روسيا المسؤولية الكاملة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجريمة العدوان.

ونشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني والعاملين في الأمم المتحدة، ونكرم بشكل خاص أولئك الذين قدموا التضحية الكبرى، حيث أصبح عام 2024 العام الأكثر دموية على الإطلاق حيث قُتل أكثر من 360 عاملا في المجال الإنساني في 20 بلدا.

وفي الختام، وفي الوقت الذي نشارك فيه في مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام ونتناقش بشأن إعادة الضبط المقترحة للعمل الإنساني، تؤكد ليتوانيا بحزم أننا يجب ألا نسمح بأي تنازلات من شأنها أن تعرض للخطر حماية المدنيين أو أرواحهم أو رفاههم. إن حماية المدنيين غير قابلة للتفاوض – فهي تمثل التزاما أساسيا بموجب القانون الدولي وواجبا أخلاقيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري للممثل الدائم لليونان على عقد هذه المناقشة المفتوحة في وقت حاسم لتجديد وتأكيد وتعزيز التزام جميع أعضاء الأمم المتحدة باحترام وتعزيز القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

ومن الملح أن تكفل الدول والأطراف الأخرى المعنية الاحترام الكامل للمعايير الدولية التي تحظر الهجمات العشوائية والتهجير القسري واستخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية وجميع أشكال العنف التي تؤثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمعات العرقية.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة المقلقة في الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية الحيوية والعاملين في المجال الإنساني. ولا تشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل تقوض المبادئ الأساسية للتعايش واحترام الكرامة الإنسانية. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أدلي بثلاث نقاط ملموسة بشأن المسائل التي نتناولها في هذه المناقشة المفتوحة.

أولاً، من الضروري تعزيز الأطر التنظيمية الوطنية بحيث تتضمن الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بشكل كامل وضمان حصول القوات المسلحة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تدريب مستمر على تلك القواعد، بما في ذلك بشأن تطبيقها في سياقات النزاع المسلح غير الدولي. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف بتضمين أحكام محددة لحماية المدنيين في ولايات بعثاته بشكل مستمر ودعم الآليات المستقلة للرصد والتحقق في الميدان.

ثانياً، يجب أن تشكل المساءلة أولوية لتجنب الانتهاكات في المستقبل وتحقيق العدالة للضحايا. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الدول بفعالية مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من آليات العدالة الانتقالية، وأن تعزز قدراتها الوطنية في مجالي التحقيق والعقاب.

ثالثاً، إن للعنف المرتبط بالنزاعات المسلحة، الأطول أمداً والأكثر تجزؤاً والتي تستلزم انتشار الجهات غير الحكومية، تأثيرا مدمرا على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ولا بد من استجابة كلية إذا ما أُريد معالجته بفعالية – استجابة تتضمن التركيز على منظور المساواة بين الجنسين في ولايات بعثات حفظ السلام، وضمان إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة على نحو فعال، والتعويضات الشاملة والمساءلة. ومن الأهمية بمكان أيضاً إنشاء آليات للإنذار المبكر وتعزيز التعاون الدولي في منع تلك الجرائم والمعاقبة عليها.

وتعيد حكومة جمهورية كولومبيا تأكيد التزامها الثابت بالامتثال الصارم لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين. ولا يقتصر التطبيق الفعال لهذه الاتفاقيات على تحديد معايير سير الأعمال العدائية فحسب، بل يهدف أيضاً في المقام الأول إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية، ولا سيما السكان المدنيين، وكذلك العاملين في المجالين الإنساني والصحي، الذين يستند عملهم إلى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. والوقت الراهن ليس هو الوقت المناسب لإعادة تفسير القواعد وإثارة النقاشات التي تسعى إلى إعادة التفكير في المبادئ المعترف بها عالميا والتي يجب قبولها دون قيود أو استثناءات.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مقدمي الإحاطات اليوم ولأنوه بشجاعة وتفاني موظفي المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذين يواصلون تقديم المساعدة الحيوية في ظروف بالغة الصعوبة. فعملهم يجسد التضامن والإنسانية وسط معاناة ضحايا النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كويسلر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

يتعين على مجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود للتصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني. والقانون الدولي الإنساني ملزم لجميع أطراف النزاع المسلح في كل الظروف. والقانون واضح: يجب ألا يُستهدف المدنيون أبدا، ولا يجوز أبدا إخضاعهم للعقاب الجماعي أو استخدامهم كورقة مساومة. وهذه خطوط حمراء. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات، ويتعين على مجلس الأمن أن يقوم بدوره في هذا الصدد. وعندما كانت النمسا آخر مرة عضواً في مجلس الأمن، ركزنا بشكل خاص على حماية المدنيين، وفي عام 2009، اتُخذ القرار 1894 (2009) بشأن حماية المدنيين بالإجماع.

ثانياً، 90 في المائة من ضحايا الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان هم من المدنيين – 90 في المائة. ولا يمكن إنكار الآثار المروعة على المدنيين في النزاعات الجارية، مثل تلك التي تدور في غزة وأوكرانيا والسودان. وهذا أمر غير مقبول وهوضع يلزم تغييره. ويقدم الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي أيدته 88 دولة حتى الآن، مجموعة أدوات ملموسة لإحداث التغيير الذي تمس الحاجة إليه. وقد أطلق مؤتمر دولي استضافته النمسا في عام 2019 العملية التي أدت إلى اعتماد الإعلان السياسي في دبلن. وندعو جميع الدول إلى تأييد هذا الإعلان.

ثالثا، تثني النمسا على الأمين العام لتوصيته بحظر منظومات أسلحة معينة ذاتية التشغيل. ويجب ألا تُستخدم منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل دون تحكم بشري هادف. ويجب حظر الأسلحة التي لا يمكن التنبؤ بآثارها، ويجب وضع ضوابط تتيح استمرار تحكم البشر ومساءلتهم. وعلينا ألا نفوت فرصة اتخاذ خطوات قانونية وقائية لحماية المدنيين من تبعات هذه الأسلحة في المستقبل، التي قد تتعارض مع الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

أخيراً، بناءً على التزاماتنا المقطوعة في الاجتماع الوزاري لحفظ السلام، وفي ضوء استعراض الأمين العام لجميع أشكال عمليات السلام، يجب أن ينظر هذا الاستعراض في مساهمات كل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة كجزء من مجموعة أدوات الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد سوبيرون غوزمان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الأمن حماية المدنيين في النزاع المسلح، تستمر الإبادة الجماعية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وتعتمد إسرائيل على الدعم السياسي والعسكري والمالي الثابت من الولايات المتحدة. وقد ضمن تواطؤ واشنطن تمتع السلطة القائمة بالاحتلال بالإفلات التام من العقاب. وفي كل دقيقة يُقتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بينما يلقى العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة حتفهم في هجمات عشوائية. وتُدَمَّر كل البنى التحتية المدنية الحيوية بلا رحمة، وتُستَخدم المساعدات الإنسانية كسلاح حرب ضد شعب بأكمله. ويتصاعد عنف الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من سبعة عقود ضد الأرض الفلسطينية، بينما تتوسع العمليات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء قطاع غزة. وهي تسعى إلى ضم

المزيد من الأراضي ومواصلة التهجير القسري للسكان الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كفى من الجرائم ضد الإنسانية والعقاب الجماعي والفصل العنصري والإبادة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين. فلا يوجد مبرر للسعي إلى إبادة هذا الشعب جماعياً. ولا بد من وقف فوري ودائم لإطلاق النار وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ولا يمكن الاستمرار في تأجيل حل الدولتين. ويجب أن تكون فلسطين حرة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية مع ضمان حق العودة للاجئين. ويجب أن يصبح قبولها كدولة عضو في الأمم المتحدة حقيقة واقعة، دون مزيد من الذرائع أو الشروط. هذه هي الشروط الأساسية اللازمة لاستعادة الأمن والاستقرار وتعزيزهما في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تواصل عرقلة إرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل مشلولاً. ويجب أن يتحمل مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أرمينيا وموناكو وسان مارينو.

ها نحن هنا مرة أخرى. إننا نناقش كل عام ضرورة منع المعاناة وحماية المدنيين واحترام التزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإن تجارب المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال في النزاعات المسلحة على مستوى العالم، لا تزال تُظهر واقعاً مختلفاً بشكل كارثي.

فالهجمات العشوائية وغير المتناسبة والمتعمدة في كثير من الأحيان على المدنيين والأعيان المدنية تحدث بوتيرة أكبر. وأدت التفسيرات المتساهلة والانتقائية للقانون الدولي الإنساني إلى زيادة المعاناة والجوع والنزوح وارتفاع عدد الضحايا المدنيين وإلى أزمات في مجال الحماية. وتتزايد مخاطر تعرض النساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال للأذى أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب. وازدادت الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بشكل مقلق. كان عام 2024 أكثر الأعوام دموية على الإطلاق، حيث قُتل أكثر من 360 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في 20 بلدا، في حين أدى منع وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية إلى تضخيم تلك التحديات.

وفي هذا السياق المأساوي، يعمل الاتحاد الأوروبي بلا كلل مع الشركاء الدوليين والمحليين لتنفيذ استجابات إنسانية قائمة على الاحتياجات بهدف إنقاذ الأرواح ومنع المعاناة الإنسانية وتخفيفها والحفاظ على الكرامة الإنسانية، حيث خصصنا مبلغا مبدئيا قدره 1,9 بليون يورو لعام 2025 وحده، وهو ما يتماشى

مع حجم تمويل العام الماضي. ومع ذلك، يبقى من الواضح أن العمل الإنساني وحده لا يمكن أن يعالج جميع التحديات المعقدة التي يواجهها المدنيون في مناطق النزاع.

أولا، إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني أمر لا غنى عنه وغير قابل للتفاوض. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الدول تتحمل الدور الرئيسي والمسؤولية الرئيسية في حماية وضمان سلامة وأمن المدنيين، بما يشمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمُسعِفين، فضلا عن الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام. وفي النزاعات المسلحة، تمتد مسؤولية حماية المدنيين لتشمل جميع أطراف النزاع. وجميع الدول ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان الامتثال له في جميع الظروف. ويشمل ذلك الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة، فضلا عن عدم المعاملة بالمثل. ويجب أن ينتهي امتهان القانون الدولي.

ثانيا، يقرّ الاتحاد الأوروبي بالدور الذي يمكن أن تؤديه الدول والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الدعوة والدبلوماسية الإنسانية من أجل تحقيق نتائج في مجال الحماية. وندعو جميع من لهم تأثير على أطراف النزاعات إلى التذكير بالالتزام بتيسير تقديم المساعدات الإنسانية السريعة ودون عوائق وزيادة الوعي باحتياجات السكان المتضررين ودعم تحسين نتائج الحماية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا ضرورة توسيع وتعزيز الإجراءات المتخذة بهدف التصدي للمخاطر التي تهدد الحماية والحد من هذه المخاطر.

أخيرا، ولكي نحافظ على كرامة الناس وجعلهم في صميم جهودنا في مجال الحماية، يجب أن نعمل لمنع وقوع الكوارث الإنسانية ولوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتطلب زيادة الاحترام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تحقيق المساءلة. وتساعد المساءلة على منع الانتهاكات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى إجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم دولية. ويجب احترام قرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية وتنفيذها، مع التركيز بشكل خاص على جعل الضحايا والناجين في صميم العمل القضائي. ويدرك الاتحاد الأوروبي أيضا أن النزاعات تؤثر على الناس بشكل غير متساوٍ وتضعهم في حالات ضعف مختلفة، حيث تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب جراء استمرار عدم المساواة بين الجنسين – وأؤكد – بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

إن لدينا الأدوات والمعارف والأطر اللازمة لضمان حماية المدنيين في جميع الظروف. ويجب علينا الآن أن نقرن كلماتنا اليوم بالالتزام السياسي اللازم والعمل على المستويين الوطني والعالمي للحيلولة دون أن يكون هذا العام عاما مميتا آخر لأضعف الفئات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أشكر معالي يورغوس يرابيتريتيس، وزير خارجية اليونان، على ترؤسه لهذه المناقشة السنوية الهامة. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة. ويسرني أن ألقي هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تُعد مسؤولية دولية جماعية تستند إلى مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقع في صلب مهام هذا المجلس بموجب الميثاق.

وبعد مرور أكثر من 25 عاما على اعتماد القرار 1265 (1999) و 75 عاما على اتفاقيات جنيف، لا يزال المدنيون يدفعون الثمن الأكبر للنزاعات. مما يستدعي تجديد التزامنا الجماعي بحمايتهم.

وفي الآونة الأخيرة، باتت الانتهاكات الجسيمة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني السمة المشتركة بين العديد من النزاعات حيث تشمل هذه الانتهاكات استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية والحرمان من الوصول الإنساني وتدمير المنشآت الصحية والتعليمية واستخدام التجويع كسلاح حرب.

وقد أظهر تقرير الأمين العام الأخير (S/2025/271) ارتفاعا مقلقا في الوفيات المدنية في نزاعات العام الماضي مقارنة بالعام السابق. كما أن غياب آليات فعالة للمساءلة عن الانتهاكات رسخ لدى أطراف النزاع قناعة بأن الإفلات من العقاب أصبح هو الواقع الجديد. وفي غزة لوحدها، قتل العدوان الإسرائيلي في الأشهر التسعة عشر الماضية أكثر من 000 52 فلسطيني وجرح أكثر من 000 118 آخرين، كما شرد أكثر من 90 في المائة من سكان القطاع ودمر قرابة 92 في المائة من المباني، بما فيها 000 436 وحدة سكنية. ومنذ آذار/مارس من العام الجاري، فرض الاحتلال الإسرائيلي حصارا شاملا على القطاع ومنع دخول أي مساعدات إنسانية، بما في ذلك المساعدات المنقذة للحياة والإمدادات التجارية باستثناء كمية ضئيلة جدا من المساعدات لم تُحدث أي فارق ملموس في معالجة الظروف الكارثية السائدة في قطاع غزة وقد وصفها السيد توم فليتشر بأنها "قطرة في محيط".

وتدين المجموعة العربية بأشد العبارات هذه الانتهاكات والتي لا يمكن وصفها بدقة فقط عبر الأرقام والإحصائيات. فوراء كل رقم، هناك أرواح أُزهقت وأشخاص هُجروا وعائلات أُبيدت ومُحيت بالكامل من السجلات المدنية وأطفال قُتلوا أو أُصيبوا وبُترت أطرافهم وأحلامهم. ولا شك في أن ارتفاع أعداد الضحايا لهذه المستويات المفزعة يُظهر وبشكل لا لبس فيه عدم التزام إسرائيل بأحكام القانون الدولي الإنساني وتنصلها من مسؤوليتها كقوة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وتجاهلها الصارخ للتدابير الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتعرب المجموعة العربية عن بالغ قلقها إزاء تزايد معدلات استهداف العاملين في المجال الإنساني إلى جانب الاعتداءات على قوافل المساعدات ومقرات المنظمات الإنسانية.

وفي هذا السياق، ندين قتل أكثر من 408 عاملين إنسانيين في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك 280 موظفاً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مما حول القطاع إلى أحد أخطر الأماكن للعمل الإنساني.

ويستمر الاحتلال الإسرائيلي في هذه الانتهاكات، مع قيامه بوضع خطط لإعادة هيكلة العمليات الإنسانية لتصبح تحت سيطرتها العسكرية الكاملة وفرض شروط تسجيل جديدة على المنظمات الإغاثية، بما يتعارض مع مبادئ الحياد والاستقلالية والنزاهة التي تقوم عليها العمليات الإنسانية أساسا. وفي لبنان، لم ترحم إسرائيل المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال والصحفيون والمسعفو. وحتى قوات حفظ السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تسلم من هجماتها. وقُصفت سيارات الإسعاف ودُمرت البنية التحتية المدنية بشكل ممنهج وانتُهجت سياسة الأرض المحروقة، مع استخدام الفوسفور الأبيض في المناطق المكتظة بالسكان. ببساطة، انتهكت إسرائيل بشكل ممنهج أبسط قواعد الإنسانية ونبذت المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وتطالب المجموعة العربية كافة الدول بأخذ إجراءات عاجلة لضمان التزام إسرائيل الفوري بأحكام القانون الدولي ومساءلتها على انتهاكاتها، ورفع الحصار عن قطاع غزة ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني وتحقيق وقف إطلاق نار فوري، وفقا لقرار مجلس الأمن 2735 (2024)، وإنقاذ المدنيين وإفشال مخطط التهجير والضم. وأمام هذا الوضع الإنساني الكارثي والرزء الفادح، لم يعد من المقبول لمجلس الأمن أن يظل صامتا وعليه أن يتحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية كاملة لوقف المحتل الإسرائيلي عن عدوانه ضد الشعب الفلسطيني. لذا، تدعم المجموعة العربية تحرك الجزائر، العضو العربي، من أجل حمل المجلس على اتخاذ قرار بخصوص الوضع الإنساني المتدهور بغزة وترجو من جميع أعضاء المجلس تقديم الدعم اللازم له.

إن الأمر يتطلب توفير حماية خاصة للنساء والأطفال وكبار السن والمرضى في النزاعات. ولذلك، نؤكد على ضرورة تضمين استجابات الحماية الإنسانية مقاربات تراعي احتياجاتهم، لا سيما النساء والفتيات، بما يشمل توفير الرعاية الصحية الإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي وإشراكهن في تصميم وتنفيذ برامج الحماية. إن معاناة الأطفال في النزاعات تتجاوز الوفيات والإصابات لتشمل الحرمان من التعليم والرعاية الصحية والتجنيد الإجباري والصدمات النفسية طويلة الأمد. ووفقا لليونيسف، فإن عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع بلغ مستويات قياسية في السنوات الأخيرة. وفي ضوء هذه التحديات جميعها، تقدم المجموعة العربية التوصيات التالية:

أولا، ضرورة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات، دون استثناء أو انتقائية، والعمل على وقف فوري وشامل لإطلاق النار في جميع النزاعات النشطة، بما فيها غزة.

ثانيا، أهمية ضمان الوصول الإنساني الكامل وغير المشروط إلى جميع مناطق النزاع، دون عوائق أو شروط تعجيزية، وفتح المعابر والممرات الإنسانية ورفع الحصار والقيود التي تعيق وصول المساعدات.

ثالثا، تعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني من خلال تطبيق القرار 2286 (2016) ودعم المساءلة الدولية عن الانتهاكات المرتكبة، بما يضمن عدم الإفلات من العقاب ويمهد الطريق لتحقيق العدالة للضحايا.

رابعا، معالجة التهديدات التي تشكلها التقنيات الجديدة والناشئة للمدنيين، بما في ذلك خطاب الكراهية والهجمات الإلكترونية، إلى جانب إنشاء قواعد دولية تضمن مركزية مبادئ حماية المدنيين كأساس للتقدم التكنولوجي.

وفي الختام، فإن حماية المدنيين ليست مجرد التزام قانوني، بل هي واجب أخلاقي وإنساني. ونحن، في المجموعة العربية، نؤكد التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز حماية المدنيين في جميع النزاعات دون استثناء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسكوبار أولاوري (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة اليوم.

يؤيد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع وعددها 16 دولة وأود أن أبدي الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن حماية المدنيين في النزاع المسلح عنصر أساسي في السياسة الخارجية لإكوادور وكانت أولوية رئيسية بالنسبة لها عندما كانت عضوا منتخبا في مجلس الأمن خلال فترة السنتين 2023-2024. وخلال تلك الفترة، دعا بلدي إلى احترام القانون الدولي الإنساني وناصر الترويج لنهج يركز على الكرامة الإنسانية والوقاية والمساءلة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد وطد إطارا معياريا قويا واعتمد ولايات تعزز حماية المدنيين، فإن هذا التقدم غير كاف لمنع المعاناة الهائلة التي يعيشها السكان المتضررون من النزاع المسلح. ولا بد للمجلس أن يواصل تعزيز مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، تسلط إكوادور الضوء على ثلاثة مسارات عمل ذات أولوية.

أولا، من الضروري ضمان التطبيق الفعال للقانون الدولي الإنساني. فلا يمكن أن يكون احترام هذه القواعد اختياريا. فإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم، جميعها التزامات يجب الوفاء بها دون استثناء.

ثانيا، يجب تعزيز اتساق ولايات المجلس في مجال حماية المدنيين وتجنب تجزئتها وضمان تجاوبها مع الواقع في الميدان. ويتطلب تنفيذها الفعال تخطيطا استراتيجيا مشتركا بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية.

ثالثا، من الضروري ضمان التمويل الكافي والمستدام. فانخفاض تمويل البرامج الإنسانية يؤثر على العمليات الإنسانية. ووفقا للبيانات الأخيرة، يُحرم آلاف الأشخاص من المساعدات المنقذة للحياة بسبب العجز الذي تواجهه الوكالات الإنسانية في الميزانية. ويستدعي هذا الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية لسد فجوات التمويل. وفي هذا السياق، ترحب إكوادور باهتمام باقتراح إعادة هيكلة العمل الإنساني الذي قدمه وكيل الأمين العام توم فليتشر والذي يشكل فرصة لإعادة تصميم الهيكل الإنساني الدولي، مع إعطاء الأولوية للوقاية والإنصاف والمشاركة المحلية وحماية السكان المدنيين.

ويجب ألا يكون الالتزام بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وعدا فارغا. ولا يمكننا أن نسمح بأن يصبح موت المدنيين ومعاناتهم ضررا جانبيا دائما أو حتميا. ولهذا السبب، تؤكد إكوادور من جديد اقتناعها بأننا لن نتمكن من المضي قدما نحو توفير حماية فعالة للمدنيين في النزاعات المسلحة إلا من خلال الإرادة السياسية واحترام القانون الدولي الإنساني والعمل الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم باسم 16 عضوا في مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع.

يذكرنا التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025 بأن الجوع الشديد وسوء التغذية يستمران في التصاعد بفعل النزاعات في المقام الأول. ويحفزنا، في المجتمع الدولي، على التصدي لذلك على وجه السرعة. فليست المجاعة وخطر المجاعة أمورا حتمية أو مقبولة. بل يمكننا صد موجة المعاناة الإنسانية. ويجب على الدول والأطراف في النزاعات المسلحة أن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا وعليها أن تنفذ القرار 2417 (2018) بصورة متسقة. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبأمان ودون عوائق وحماية المدنيين والخدمات الأساسية وحماية البنية التحتية الغذائية، وفقا للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي الإنساني. يجب علينا أيضاً ضمان مساءلة الجهات الفاعلة التي تتسبب عمداً في الجوع الناجم عن النزاع أو تطيل أمده في انتهاك للقانون الإنساني. ويحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

وبالنظر إلى تقلص الموارد، يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لمكافحة الجوع الناجم عن النزاعات والوقاية منه من خلال دعم الحماية والقدرة على الصمود والإنذار المبكر والعمل الاستباقي والقرارات المستندة إلى البيانات في قطاعي الغذاء والصحة. كما يجب علينا أيضاً تعزيز الإنتاجية الزراعية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الاستدامة وغيرها من الإجراءات، مثل منع النزاعات، التي تعالج الأسباب الجذرية. ويجب تنويع القاعدة المالية لدعم تلك الجهود.

أخيراً، لطالما كان نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أداة أساسية لصانعي السياسات في هذا القطاع وهو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهناك حاجة إلى تحليله القائم على الأدلة والنتائج القابلة للمقارنة لتستند إليها القرارات الصعبة في سياق إعادة ضبط الأوضاع الإنسانية، ونحث جميع أصحاب المصلحة على دعم التصنيف المتكامل.

وسأدلي الآن ببيان باسم أيرلندا. نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

إن تقرير الأمين العام (S/2025/271) هو جرس إنذار. إذ يُتجاهل القانون الدولي ويُقوض بشكل متزايد. وتقوّض التفسيرات المتساهلة بشكل مفرط لقواعد القانون الدولي الإنساني الهدف الرئيسي منها، أي حماية المدنيين والأعيان المدنية. ويجب عكس اتجاه هذا التآكل في الأثر الحمائي للقانون الدولي الإنساني.

قُتل أكثر من 260 من العاملين في المجال الإنساني في عام 2024، بما في ذلك 200 في غزة و 54 في السودان و 23 في إثيوبيا و 15 في لبنان. ونشهد سقوط المزيد من الضحايا المدنيين الذين يمكن تجنب سقوطهم وتدمير المرافق الطبية. ونشهد زيادة في استخدام العنف الجنسي كتكتيك عسكري وعمليات احتجاز الرهائن الوحشية. ونشهد منعاً متعمداً لإمدادات الغذاء والمساعدات لتحقيق أهداف عسكرية، حيث يعاني النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم. كلها أمور غير مقبولة وكلها تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

وقد وقعت بعض الانتهاكات الأكثر فظاعة في غزة، حيث تسبب استخدام إسرائيل العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان وعرقلتها للمساعدات المنقذة للحياة في إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين؛ وفي السودان، حيث عصفت المجاعة بالمجتمعات المحلية طيلة شهور، وما فتئت أطراف النزاع تعرقل وصول المساعدات الإنسانية وتدمر البنية التحتية الغذائية؛ وفي أوكرانيا، حيث تواصل روسيا غاراتها الجوية ضد المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية الحيوية.

لذلك يجب علينا أن نحفز معاً على احترام القانون الدولي، بما في ذلك من خلال الضغط الدبلوماسي؛ ونفضح الانتهاكات والمعلومات المضللة باستمرار ونساعد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على القيام بذلك، في مأمن من الأعمال الانتقامية؛ وندعم المحاكم الدولية وآليات المساءلة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية؛ ونعمل من أجل التأييد العالمي للإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه، قبل انعقاد مؤتمر عام 2025 بشأن الإعلان في سان خوسيه وما بعده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية وأن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على تقاريرهم الرصينة.

إن السرعة والإفلات من العقاب اللذين يتم بهما اختبار المبادئ المكرسة في المعايير العالمية وتعددية الأطراف أمر مثير للقلق الشديد. فمعاناة المدنيين في ازدياد؛ وهو ما يتضح وضوحاً أكبر في أوكرانيا والشرق الأوسط والسودان والعديد من الأماكن الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتكمن في صميم نقاش اليوم حقيقة بسيطة وحيوية في آن واحد، وهي أن المدنيين يجب ألا يكونوا هدفاً في السعي لتحقيق الأغراض العسكرية. كما يطالب القانون الدولي الإنساني بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين. في العام الماضي تحديداً، اتخذ المجلس القرار 2730 (2024) الذي أعاد التأكيد على حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. بيد أننا ما زلنا نشهد هجمات ممنهجة ومتعمدة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين. هذه ليست نواتج عرَضية مؤسفة للحرب؛ إنها خيارات وانتهاكات للقانون

الدولي. وأود أن أوجه ثلاثة نداءات عاجلة على هذه الجبهة تتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، وحماية العاملين في المجال الإنساني، ودور الإعلاميين والصحفيين.

أولاً وقبل كل شيء، ليس القانون الدولي الإنساني ترفاً أو اقتراحاً. إنه الأساس القانوني والأخلاقي لإنسانيتنا المشتركة. ولكننا غالباً ما نرى تقويضه بتأكيدات حصول تهديد استثنائي أو للضرورة العسكرية. هذا الأساس المنطقي الذي عفا عليه الزمن يتحدى الغرض الأساسي من القانون، وهو حماية حياة المدنيين والكرامة الإنسانية عندما تكون في أشد حالات التهديد. ولنكن واضحين: السلوك أثناء النزاع المسلح ليس موضوع نقاش نظري؛ إذ ينص القانون بوضوح على ما هو مسموح به وما هو غير مسموح. وفي هذا السياق، انضمت لاتفيا إلى المبادرة العالمية لحفز الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. لذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية لحماية المدنيين وعمال الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين. ويترجَم امتثال الدول الأعضاء إلى حالة حياة أو موت للمدنيين على الأرض كل يوم.

ثانياً، يواصل العاملون في المجال الإنساني عملهم بمثابرة غير عادية، حيث يقدمون المساعدة تحت النيران، ويعبرون الخطوط الأمامية للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً ويقومون بذلك بكل حيادية وشجاعة. إن إخلاصهم يتطلب احترامنا وحمايتنا. كما يتطلب منا العمل على استعادة الثقة في عملهم والحفاظ عليها.

ثالثاً، تمكّن التحقيقات والتقارير التي يجريها الإعلاميون والصحفيون المجتمع الدولي من الحصول على معلومات حيوية من مناطق الحرب. ولكن، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2025/271)، يتعرض الصحفيون الذين يغطون النزاعات المسلحة للمضايقات والاعتداءات والاحتجاز التعسفي والتهديدات. ونكرر، هذا ليس من الآثار الجانبية للحرب. فغالباً ما يكون ذلك تكتيكاً من تكتيكات الحرب ويجب أن نرفضه بشكل جماعي. يجب علينا مواجهة هذا التحدي بشكل مباشر من خلال دعم المعلومات القائمة على الحقائق وحماية الصحفيين والإعلاميين.

في الختام، نحث المجلس على التمسك بدوره الفريد في حماية المدنيين وضمان المساءلة. وما دامت النزاعات المسلحة محتدمة، فلا يمكن تأجيل هذه المسؤولية أو تخفيفها أو إنكارها. نحن مدينون بذلك للمدنيين الذين يعانون، وللعاملين في المجال الإنساني والصحفيين الذين يخدمون في هذا المجال، ولقيم ميثاق الأمم المتحدة التي التزمنا بها جميعاً. ويجب ألا نكتفي بإعادة التأكيد على مبادئنا؛ يجب أن نتصرف بناء عليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اليونان على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة الهامة، وأشكر أيضاً جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الرصينة.

قبل أن أبدأ بياني بشأن بند جدول أعمال اليوم، أود أن أعرب عن خالص تعازينا في مقتل اثنين من موظفي السفارة الإسرائيلية في واشنطن العاصمة الليلة الماضية. لا تسامح مع الإرهاب في أي مكان من العالم. وتدين اليابان بشدة جميع أشكال الإرهاب.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء والفتيات والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة والدبلوماسيون. إن الهجمات المتعمدة ضد المدنيين هي انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومن غير المقبول على الإطلاق تسجيل أكثر من 36 000 حالة وفاة بين المدنيين في 14 نزاعاً مسلحاً في عام 2024، كما هو مبين في تقرير الأمين العام الأخير (S/2025/271).

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الوضع المدمر في غزة، حيث قُتل أو أصيب عدد مؤسف من المدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة، في غزة. ويعاني ما يصل إلى 86 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وبات حوالي 90 في المائة من السكان نازحين داخلياً. وفي هذا الصدد، فإن الحادث الذي وقع في 21 أيار/مايو، والذي انطوى على إطلاق الجيش الإسرائيلي طلقات تحذيرية أثناء زيارة وفود دبلوماسية لمخيم للاجئين، بما في ذلك وفد من اليابان، أمر مؤسف للغاية. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع المزري في السودان، حيث يعاني أكثر من نصف السكان من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي وهناك رقم قياسي يبلغ 10,5 مليون شخص نازح داخلياً. وفي أوكرانيا، لا تزال هجمات روسيا الوحشية والعشوائية على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومحطات الطاقة، تؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الأبرياء. وندين بشدة العدوان الروسي على أوكرانيا، والذي يعد انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة. أما في آسيا، فيظل الوضع المتدهور في ميانمار مصدر قلقنا البالغ، حيث قُتل وجرح العديد من المدنيين الأبرياء منذ الانقلاب الذي وقع في عام 2021. وقد تفاقمت الأوضاع أكثر بسبب الزلزال الأخير. ونزح ما يقرب من مليون شخص جديد في النصف الأول من عام 2024 وحده، ولا تزال الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه قيوداً على الوصول إلى النازحين.

إن بذل جهود جماعية للحيلولة دون تحمل المدنيين لوطأة النزاع المسلح أمر مطلوب أكثر من أي وقت مضى. أولاً وقبل كل شيء، يجب على جميع الأطراف الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أنه يجب التأكيد على ذلك مراراً وتكراراً في هذه القاعة، حيث ما زلنا نرى تجاهلا للقانون الدولي. كما تدعو اليابان مرة أخرى إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومستدام ودون عوائق وتيسير ذلك وإلى التقيد بالقرار 2730 (2024) لحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ونؤكد كذلك أهمية تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مكافحة العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

يواجه المدنيون خطراً جسيمًا بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة حتى بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع. ولمواجهة هذا التحدي الخطير، تساهم اليابان بنشاط في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو أمر حيوي لحماية المدنيين ودعم عمليات السلام وتحقيق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي عام 2024 وحده، قدمت اليابان قرابة 72 مليون دولار في صورة مساعدات في 27 بلدا ومنطقة. وتعزز اليابان أيضاً التعاون الثلاثي مع كمبوديا من خلال التعاون مع المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام والذي ساعد البلدان من خلاله في تدريب أكثر من 500 من العاملين في مجال

إزالة الألغام من بلدان مثل كولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأنغولا والعراق. كما تشمل جهودنا الأخيرة لبناء القدرات أوكرانيا.

في الختام، تظل اليابان، بوصفها مدافعة قوية عن الأمن البشري، ثابتة في التزامها بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني والمجتمع المدني لحماية المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجمهورية اليونان على تنظيم هذا الاجتماع المهم. كما نثمن، السيد الرئيس جهودكم المميزة خلال رئاستكم المجلس لهذا الشهر. والشكر موصول للمتكلمين على إحاطاتهم القيمة.

في وقت تزاد فيه التحديات أمام حماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح وتتسع معها رقعة المعاناة الإنسانية ويشهد العالم مشاهد مؤلمة لانتهاكات جسيمة تطال الأبرياء وتُرتكب دون رادع، باتت معاناة المدنيين، خاصة النساء والأطفال، تتصدر مشاهد النزاعات المسلحة ليس بوصفهم ضحايا عرضيين بل، للأسف، أهدافا مباشرة في كثير من الأحيان.

ولا مثال أوضح على ذلك من الوضع الكارثي في قطاع غزة حيث يعيش المدنيون تحت قصف متواصل وحصار خانق ويتعرضون لانتهاكات جسيمة وممنهجة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، طالت الأرواح والممتلكات والمرافق الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومخازن الإغاثة، حيث تُستهدف بشكل مباشر في انتهاك صالح لكافة القوانين الدولية مما زاد من حجم الأضرار وتعاظم المأساة بحق المدنيين، خصوصاً النساء والأطفال.

يؤكد بلدي التزامه الثابت والراسخ بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، انطلاقاً من التزاماته القانونية ومسؤولياته الإنسانية والأخلاقية ويولي أهمية خاصة لاحترام وحماية حقوق المدنيين في مناطق النزاع، تأكيداً لقيم الشريعة الإسلامية ومبادئها السامية. وتدعم المملكة بشكل خاص أحكام اتفاقيات جنيف، لا سيما الاتفاقية الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب وتؤكد على وجوب امتثال جميع أطراف النزاعات المسلحة لهذه الاتفاقيات. كما تدعو إلى تعزيز آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتدين كافة الانتهاكات التي تمس المدنيين أو البنية التحتية المدنية. ويشدد بلدي على أهمية محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات وضمان تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق للمتضررين من النزاعات.

إن حماية المدنيين ليست فقط التزاما قانونيا يفرضه القانون الدولي الإنساني، بل هي في المقام الأول مسؤولية إنسانية وأخلاقية جماعية تقتضي منا جميعاً العمل الجاد والفعال. وفي هذا الإطار، حرص بلدي على دعم جهود حماية المدنيين في مختلف أنحاء العالم حيث نفذ، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مشاريع إنسانية وإغاثية في أكثر من 90 دولة لتقديم المساعدة للمتضررين من النزاعات والكوارث دون تمييز.

ينص القانون الدولي الإنساني على وجوب المعاملة الإنسانية للمدنيين الواقعين تحت سلطة طرف معاد دون أي تمييز وحمايتهم من جميع أشكال العنف والمعاملة المهينة، بما في ذلك التعذيب والقتل. وتمتد

هذه الحماية لتشمل العاملين في المجال الإنساني والطواقم الطبية ومنظمات الإغاثة. كما يولي القانون اهتماما خاصا للفئات الأشد ضعفا كالنساء والأطفال والمسنين والمرضى والنازحين. ويحظر القانون بشكل صارم التهجير القسري بأشكاله المختلفة كالعنف أو التخويف أو الحرمان من الضروريات الأساسية.

ورغم هذا الإطار القانوني الواضح جليا، فإن الممارسات الإسرائيلية تمثل خرقا صارخا لكل تلك المبادئ وتشكل تحديا مباشرا لمرتكزات النظام القانوني الدولي وقيم العدالة والإنسانية. لقد تعرض المدنيون الفلسطينيون في غزة للقتل والتشريد والتجويع واستُهدفت المستشفيات ومرافق الإغاثة وفرق الإنقاذ في انتهاك مباشر لاتفاقيات جنيف. كما أن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا من الهجمات الإسرائيلية في وقت يُمنع فيه وصول الإمدادات الإنسانية وتُعرقل عمليات الإغاثة. ونشير، في هذا الصدد، إلى التصاعد المقلق وغير المسبوق في استهداف العاملين في المجال الإنساني والصحفيين والذين يُفترض أن يتمتعوا بحماية كاملة بموجب القانون الدولي. لقد فقد الكثير من هؤلاء حياتهم أثناء أدائهم واجبهم، وهو ما يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حازمة لتأمين حمايتهم.

تؤكد المملكة العربية السعودية أن ما يجري في غزة يمثل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني وللقيم الإنسانية المشتركة وتدعو إلى تحرك دولي عاجل لوقف هذه الحرب فوراً وتأمين الحماية للمدنيين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة. ويجدد بلدي إدانته لهذه الانتهاكات ويدعو إلى وقف الحرب وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الفلسطينية المتضررة والمضي قدماً لتنفيذ حل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

ختاماً، تؤكد المملكة العربية السعودية أن حماية المدنيين تمثل التزاماً قانونياً لا يجوز التنصل منه ومسؤولية أخلاقية لا يمكن تجاهلها. وتقف المملكة إلى جانب كل جهد صادق للأمم المتحدة، يسعى إلى حماية المدنيين وتحقيق الأمن والاستقرار للشعوب المتضررة من النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): إن ملديف تشكر اليونان على عقد هذه المناقشة العاجلة وحسنة التوقيت.

يخفق النظام الدولي في أداء واجبه الأساسي – أي حماية المدنيين في النزاعات. ويتجلى هذا الإخفاق كأكمل وأفظع ما يكون في غزة. وتدعو ملديف إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل فوري ودون عوائق. ونؤيد إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات الجسيمة للقانون. فالمساءلة، سواء كان ذلك من خلال المحاكم أو بعثات تقصي الحقائق أو الجزاءات، أمر ضروري. والقوانين التي نكتبها لا تعني شيئًا إذا لم نتصرف عندما تُنتهك.

ولا يزال القصف على غزة مستمراً. وقد فقدت كلمة "وقف إطلاق النار" معناها. وتتابع فصول الحملة الإسرائيلية دون ضبط للنفس وبلا عواقب. ولقي سبعة وخمسون طفلاً حتفهم بسبب الجوع خلال الشهرين الماضيين، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. والمعونة، عندما يُسمح بوصولها، يعقبها قصف متجدد. ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ممنوعة من أداء عملها. وتعتمد جهود

الإغاثة المحلية على التبرعات واليأس. إن هذا ليس صمودا؛ بل هو صراع من أجل البقاء تحت الحصار. وهذا ليس ضررا جانبيا، لأن إسرائيل تستخدم التجويع كاستراتيجية وسلاح حرب. وتتحمل النساء والفتيات، وهن أصلا من بين الفئات الأكثر ضعفا، انتهاكات لا توصف، بدءا من النزوح وسوء التغذية إلى العنف الجنساني وضياع فرص التعليم. وأصبح ثلاثة ملايين فلسطيني – نصفهم من الأطفال – من النازحين. وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين، لم يعد الماضي وراء ظهورهم بل أصبح مستقبلهم. ولا يؤدي استهداف العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة إلى إزهاق الأرواح فحسب، بل يقوض أيضا تعددية الأطراف ويخل بأساس القانون الإنساني ذاته.

إن التهجير القسري جريمة حرب. ولا يوجد مبرر يغير ذلك. وهذه ليست مجرد أزمة إقليمية. ولكنها فشل ممنهج للقانون الدولي. وإذا ساد الإفلات من العقاب هنا، فستشمل آثاره كل صراع مقبل. ولذلك، تحث ملديف المجلس على تجاوز حالة الشلل، وعلى حماية المدنيين والتمسك بالميثاق واستعادة المصداقية باتخاذ إجراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فينياش (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم البرتغال بالشكر إلى اليونان على عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها المناسب، وتشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة التي تحثنا على اتخاذ إجراء حازم.

كما نؤيد البيان الذي أدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يؤكد التقرير السنوي للأمين العام (S/2025/271) أن المدنيين لا يزالون الضحايا الرئيسيين للنزاعات المسلحة. وحماية المدنيين واجب أخلاقي وضرورة قانونية وإنسانية في آن واحد. ولا يمكننا أن ندير ظهرنا لسكان غزة، حيث ما زلنا نشهد سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين والتهجير القسري لحوالي 90 في المائة من السكان. ويواجه جميع السكان، بمن فيهم الأطفال، المجاعة بسبب الحصار الكامل المفروض على المساعدات الإنسانية. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية وانهيار خدمات الرعاية الصحية مما أدى إلى عدم وجود مناطق إنسانية آمنة أو مهرب للسكان المدنيين. ولن تنتهي المأساة إلا بوقف إطلاق النار.

ولا يمكننا أيضا تجاهل الحالة في أوكرانيا، حيث ألحقت الهجمات المتكررة على المراكز الحضرية أضرارا جسيمة بالبنية التحتية الأساسية مما أثر بشكل خاص على مرافق الرعاية الصحية والتعليم، مع ما يترتب عن ذلك من آثار شديدة على الأطفال. كما لا يمكننا أن نغمض أعيننا عن آثار القصف المدفعي الواسع النطاق والغارات في المناطق المأهولة بالسكان في السودان، والتي تسببت في وقوع خسائر بشرية هائلة وأكبر عملية نزوح داخلي تم تسجيلها على الإطلاق. ورغم غياب هايتي عن تقرير الأمين العام، فإن الحالة هناك مروعة أيضا، حيث أن الجماعات المسلحة الإجرامية مسؤولة عن عدد لا يحصى من الوفيات والفظائع.

ولحماية الأرواح يجب أن نلتزم بتعزيز القانون الدولي وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة الجناة من خلال جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية وجزاءات الأمم المتحدة. ومع تطور الحروب الحديثة، تطورت أخطارها أيضا. ولم يعد المدنيون مجرد أضرار جانبية، بل غالبا ما يُستهدفون بشكل مباشر. ويتعين علينا أيضا تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإنشاء ممرات إنسانية آمنة وإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نحمي الصحفيين والعاملين في مجال الإغاثة، وبالتحديد من خلال المطالبة بتحقيق العدالة في الهجمات على العاملين في وسائل الإعلام وفي المجالين الإنساني والطبي.

أخيرا، وبما أن التكنولوجيا أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحرب الحديثة، يجب أن تضمن جميع الدول أن يكون استخدامها متوافقا بشكل صارم مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية. ويجب وضع قواعد للذكاء الاصطناعي في الحروب لتجنب استخدامه دون إشراف بشري.

ولدى المجلس إطار عمل قوي لحماية المدنيين من خلال سلسلة من القرارات المواضيعية، ولكن التنفيذ لم يواكب ذلك. ولمعالجة هذه الفجوة، من وجهة نظرنا، ينبغي للمجلس أولا أن يضمن الإدماج المنهجي لحماية المدنيين في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة، وثانيا، أن ينظر في جميع الأدوات المتاحة له لضمان الامتثال لحماية المدنيين – بدءا من فرض عقوبات محددة الأهداف ضد الأفراد والكيانات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي إلى إنشاء آليات رصد بهدف توثيق وردع الهجمات على المدنيين.

إن البرتغال، بوصفها مرشحة لمقعد غير دائم في المجلس للفترة 2027–2028، تتعهد بالالتزام بشعارها "الوقاية والشراكة والحماية". فل نقف معا لإعلاء الكرامة الإنسانية والدفاع عن الضعفاء وبناء مستقبل لا يكون فيه الأمان في النزاعات امتيازا بل حقا مكفولا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة ماميساه (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد إندونيسيا بالجمهورية الهيلينية على عقد هذه الجلسة التي جاءت في وقتها، وتشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم الواقعية.

نقف اليوم في مواجهة واقع قاتم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2025/271)، ففي عام 2024 وحده، لقي أكثر من 36 000 مدني حتفهم، ونزح الملايين في أجزاء كثيرة من العالم. وللأسف، كان هذا العام أيضاً الأكثر دموية للعاملين في المجال الإنساني، مصحوبا بارتفاع مقلق في الهجمات على الصحفيين – وكل ذلك رغم مناشداتنا المتكررة بعدم استهدافهم. ومع ذلك فقد استُهدفوا، وكان ذلك متعمدا في أغلب الأحيان. وهذا يطرح السؤال التالي: أين التزامنا الجماعي بالقانون الدولي الإنساني؟ أين حماية المدنيين التي ندعي أننا نتمسك بها؟ وفي ذلك السياق، تود إندونيسيا أن تشدد على ثلاث رسائل.

أولا، ينبغي للقانون الدولي الإنساني ألا يكون أبداً فكرة ثانوية. ولطالما أكد المجلس أن حتى الحروب لها قواعد – قواعد مصممة لحماية المدنيين وسط الفوضى. ولكننا نشهد اليوم تراجعا في هذا المجال. لقد أصبح حتى التأكيد مجددا على الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة أمرا مثيرا للجدل. وبينما تزداد الحرب تعقيدا،

إذا لم نتمكن حتى من الاتفاق على أبسط المعايير الأساسية، فكيف يمكننا مواجهة تعقيدات الحرب الحديثة، بما في ذلك ظهور الأسلحة الذاتية التشغيل؟ إننا جميعا نسلك مسارا محفوفا بالمخاطر.

ثانيا، يجب أن نقضي على الإفلات من العقاب، بما في ذلك في حالات عرقلة وصول المساعدات الإنسانية واستخدام ذلك كسلاح حرب. ففي غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، نشهد عرقلة عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الوكالات في تقديم المساعدات الحيوية المنقذة للحياة. ونرفض أي مقترح لإيصال المساعدات ينتهك مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد. وبوصفنا أحد رعاة فتوى محكمة العدل الدولية في هذا الشأن، نؤكد على ضرورة توضيح التزام الدول تجاه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتمسك به وإنفاذه. ويجب ألا يظل المجلس مكتوف الأيدي. فيجب القضاء على الإفلات من العقاب، وينبغي ألا تقابل الانتهاكات بالصمت، وبالتالي يجب إنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقبل لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، بوصفه مسارا نحو السلام وإنهاء الاحتلال.

ثالثا، يجب أن نستعيد وحدة المجلس ومصداقيته. فيجب ألا يصاب المجلس بالشلل بسبب الانقسام في مواجهة الفظائع المرتكبة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب ألا يكون استخدام حق النقض بمثابة ترخيص للتقاعس عن العمل. ولا بد من إصلاح مجلس الأمن. ومن الضروري أن يكون المجلس أكثر ديمقراطية وفعالية لاستعادة الأمل في الوعد بتحقيق السلام والأمن الدوليين وحماية الكرامة الإنسانية. فلنتجاوز الكلمات الآن – ولنتصرف الآن، ولننقذ الأرواح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

السيدة بوشيخي (المغرب) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن وأن أثني عليها لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المناسبة التوقيت والتي تتسم بأهمية خاصة، حيث تُعقد في وقت لا يزال يشهد فيه المجتمع الدولي تدهورا واسع النطاق لاحترام أرواح المدنيين وتجاهلا مروعا للقواعد والقوانين التي أرساها المجتمع الدولي للتخفيف من آثار النزاعات المسلحة. ونرحب بحضور معالي السيد يورغوس يرابيتريتيس، وزير خارجية اليونان، هذه الجلسة الهامة ونشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مسؤولية دولية جماعية تستند إلى مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي من صميم أولويات المجلس. وبعد مرور أكثر من 25 عاماً على اعتماد مجلس الأمن لجدول أعمال حماية المدنيين في النزاع المسلح وبعد مرور 75 عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاعات، مما يتطلب تجديد الالتزام الجماعي بحمايتهم.

ويسلط تقرير الأمين العام (S/2025/271) الضوء على أن حالة حماية المدنيين قاتمة وعلى أن الاتجاهات مثيرة للقلق، حيث شهد عام 2024 أكثر من 120 نزاعا مسلحا. وفي ضوء هذه الحالة المروعة، يكرر المغرب رفضه وإدانته لجميع أعمال العدوان والترهيب المرتكبة ضد السكان المدنيين.

وتشكل الظروف المأساوية الحالية في الأراضي الفلسطينية، حيث يُقتل يومياً العشرات من المدنيين الفلسطينيين العزل في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء، تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. وخلال مؤتمر القمة الرابع والعشرين لجامعة الدول العربية، الذي عُقد مؤخرا في بغداد، دعا جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى ما يلي:

”أولا، الوقف الفوري للعمليات العسكرية والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف إحياء اتفاق الهدنة، في أفق الإعلان عن الوقف النهائي لإطلاق النار؛ ثانيا، التدخل العاجل لوضع حد للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بالضفة الغربية، خاصة عمليات هدم المنازل وترحيل السكان الآمنين العزل من المناطق الخاضعة أمنيا للسلطات الإسرائيلية؛ ثالثا، العمل على تأمين استمرار المساعدات الإنسانية، وخاصة المواد الطبية والغذائية، إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم عرقلتها لأي سبب كان؛ رابعا، الحفاظ على دور وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودعمها للقيام بالمهام المنوطة بها من طرف المجتمع الدولي لفائدة السكان المدنيين؛ خامسا، وضع خارطة طريق متكاملة لإطلاق خطة إعادة الإعمار، التي أقرتها القمة العربية الاستثنائية الأخيرة بالقاهرة، دون تهجير للسكان، وذلك بإدارة من السلطة الفلسطينية وإشراف عربي ودولي“.

أخيرا، تعيد المملكة المغربية تأكيد موقفها الثابت والتاريخي من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتشمل هذه الحقوق الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية ويكون قطاع غزة جزءا لا يتجزأ منها.

تمثل الجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب لضمان حماية المدنيين في النزاع المسلح تجسيداً لالتزامه الأوسع نطاقاً بالقانون الدولي وحفظ السلام والوقاية والاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا، نشدد على أن حماية المدنيين مسؤولية تقع على عاتق الدول في المقام الأول. وتؤدي عمليات حفظ السلام، في حدود قدراتها، دوراً مكملاً أساسياً في هذا الصدد، متى وحيثما كُلِّفَت بذلك. وقد اكتسب المغرب خبرة كبيرة في هذا المجال باعتباره بلداً مساهماً بقوات منذ فترة طويلة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المكلفة بولاية لحماية المدنيين، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الحاضر. وتُدَرَّب قوات حفظ السلام والوحدات المغربية منهجياً على التقيد بولايات حماية المدنيين، وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب فصل العمل الإنساني لحماية المدنيين بشكل واضح عن التسييس وحمايته من الاستغلال من جانب أي طرف من أطراف النزاع. وبعبارة أخرى، ينبغي للبعثات المكلفة بولايات أن تنشر آليات حماية

كافية لضمان ألا تستهدف الجماعات المسلحة المدنيين، وذلك من أجل توفير حماية أفضل للعاملين في المجال الإنساني ولضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سليم. ولتحقيق هذه الغاية، يدعو المغرب إلى تعزيز وحماية العاملين في المجال الإنساني من خلال ضمان التنفيذ الكامل للقرار 2286 (2016)، بشأن دعم المساءلة الدولية عن الانتهاكات، مع ضمان عدم الإفلات من العقاب في سبيل تمهيد الطريق أمام تحقيق العدالة للضحايا.

ثالثا، أود أن أؤكد مجدداً أن التزام المغرب الثابت بقيم التعايش ونبذ خطاب الكراهية والتعصب هو التزام راسخ ودائم. وباعتباره من المبادرين الفخورين بقرار الجمعية العامة التاريخي 328/73 بشأن خطاب الكراهية، وهو الأول من نوعه في الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة اللاحق 309/75، الذي أُعلن فيه يوم 18 حزيران/يونيه يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة 318/77 المتخذ مؤخرا، يعرب المغرب عن قلقه البالغ إزاء التهديد المتزايد المتمثل في حملات التضليل وخطاب الكراهية التي تقوض الثقة في الأمم المتحدة وتستهدف المنظمات الإنسانية وتهدد سلامة وأمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ومن هنا، تنبع الحاجة الملحة إلى تعزيز بناء القدرات وأنظمة المتابعة ومنهجيات الرصد والتقييم على الصعيدين الدولي والوطني، وخاصة على الصعيد المحلي، من أجل التصدي بشكل صحيح للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ومكافحة خطاب الكراهية، وبالتالي التمسك باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتعزيز حماية المدنيين.

رابعا، لطالما دعت المملكة المغربية إلى أن يشمل نجاح أي جهد لحفظ السلام وبناء السلام أنشطة اجتماعية واقتصادية، مثل الإنعاش الاقتصادي وتمكين المرأة وتشغيل الشباب وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصرف الصحي ومياه الشرب والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون حماية المدنيين جزءاً من نهج شامل إزاء الحل المتكامل لحالات النزاع، مع مراعاة سماتها الخاصة وبيئتها السياسية وأسبابها الكامنة.

أخيرا، يؤمن المغرب بقوة بأن للذكاء الاصطناعي القدرة على إحداث ثورة في جميع جوانب الحياة تقريباً. وفي هذا الصدد، يقر المغرب بأهمية استخدام تلك التكنولوجيات بشكل مسؤول ووفقاً للمعايير القانونية الدولية والاعتبارات الأخلاقية. ومن ثم، فإن الإمكانات الهائلة للذكاء الاصطناعي تترافق مع مسؤولية ضمان توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الأساسية للإنسانية والقانون الدولي وحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز أمننا الجماعي وقدراتنا الدفاعية وأنشطة تكنولوجيا الاتصالات التي تدعم الحماية الكاملة للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية الأخرى.

في الختام، تشاطر المملكة المغربية الأمين العام إيمانه الراسخ بأن حماية المدنيين تتطلب الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واعتماد سياسات وممارسات حسنة النية لتعزيز الحماية. ونغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية صادقة إلى أولئك الذين يعملون يومياً من أجل حماية السكان المدنيين في مناطق النزاع المسلح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة دوستيرت (لكسمبرغ) (*تكلمت بالفرنسية*): تعرب لكسمبرغ عن امتنانها لليونان على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم وتوصياتهم.

وتؤيد لكسمبرغ بالكامل البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. وأود أن أضيف عدداً من النقاط بصفتي الوطنية.

بينما نحن مجتمعون هنا، فإن المدنيين – من غزة إلى السودان، ومن أوكرانيا إلى أفغانستان – قد باتوا هدفاً للعنف غير المقبول. ويُستخدم التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. إن حجم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات لم يسبق له مثيل. وقد أصبحت حماية الحيز الإنساني تحدياً لا يمكن التغلب عليه، كما أن الهجمات ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في ازدياد. إن روايات من عايشوا المأساة مباشرة موجعة إلى حد لا يُحتمل، ومع ذلك، لا يحق لنا أن نصرف النظر أو نتجاهلها أبداً. غالباً ما يكون الصحفيون والإعلاميون في الخط الأمامي للأزمات وحالات الطوارئ، وعلينا أن نكثف الجهود للسماح لهم بأداء مهمتهم الحيوية. ونُعرب عن ترحيبنا بتركيز منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في دعم حرية الصحافة وحرية التعبير.

إن الصورة واضحة: لا تنقصنا القواعد، ولكن تنقصنا الإرادة في تطبيقها بوضوح. علاوة على ذلك، فإن لانتشار الإفلات من العقاب تأثيراً هداماً ومباشراً على الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. ولا بد من تكثيف جميع الجهود الرامية إلى ضمان مساءلة من ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني عن أفعالهم، وتحقيق العدالة للضحايا والناجين الذين ينبغي أن يُعطوا الأولوية في هذه المساعي. وفي هذا الصدد، تؤكد لكسمبرغ على الدور المحوري الذي يقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد لكسمبرغ دعمها المطلق للولاية الحاسمة للجنة الدولية للصليب الأحمر. ونشيد بالمبادرة العالمية للقانون الدولي الإنساني التي أطلقتها اللجنة مع الأردن والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين وكازاخستان وفرنسا. وتؤدي لكسمبرغ دوراً نشطاً في تلك المبادرة من خلال التركيز على حماية سلامة العمليات الإنسانية في العصر الرقمي وعلى التهديدات المتزايدة التي يشكلها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النزاعات المسلحة.

لقد حان وقت العمل. إننا نحث جميع الدول على جعل الامتثال للقانون الدولي الإنساني أولوية سياسية رئيسية وبذل قصارى جهدها لضمان مراعاة القانون الدولي الإنساني من جانب الجميع وفي جميع الظروف ودون استثناء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة بيشكوفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببضع نقاط بصفتي الوطنية.

أود في البداية أن أشكر اليونان على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. وأود أيضاً أن أرحب بالتوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/271) وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم هذا الصباح.

تشكلت رؤية المناقشات السنوية بشأن حماية المدنيين لإشراك أعضاء المجتمع الدولي على نحو هادف في النقاش حول كيفية تعزيز حماية المدنيين من خلال الأدوات القانونية والسياساتية وأفضل الممارسات والنهج التعاونية. وبدلاً من ذلك، تبدد النقاش هذا العام بسبب تصاعد عمليات القتل والهجمات المستهدفة والتهجير القسري والمجاعة وفقدان سبل العيش والعرقلة المنهجية لإيصال المساعدات المنقذة للحياة.

يتزايد عدد القتلى والجرحى المدنيين في النزاعات المسلحة في العديد من الأماكن حول العالم، بما في ذلك أوكرانيا والأرض الفلسطينية المحتلة والسودان واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، وقد تفاقم الوضع الذي كان سيئاً بالفعل. تُذكّرنا التطورات على أرض الواقع مراراً وتكراراً بأن تدهور القانون الدولي يقوض عقوداً من التقدم المحرز في قواعد حماية المدنيين. غير أنه لا توجد إجراءات حاسمة لعكس هذا الاتجاه المدمر. وكثيراً ما يتم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في الهجمات المتعمدة، وكذلك عمال الإغاثة والمراسلين الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة المجتمعات المتضررة وتوثيق أهوال النزاع المسلح. يجب على المجتمع الدولي إدانة الاستهداف الممنهج للصحفيين وقتلهم في مناطق النزاع. ويحق للإعلاميين، بصفتهم مدنيين، التمتع بالحماية المطلقة بموجب القانون الدولي الإنساني. إن دورهم الحيوي في الشهادة على الحقيقة لا يجعل سلامتهم التزاماً قانونياً وحسب بل أيضاً واجباً أخلاقياً على جميع الأطراف المتحاربة. علاوة على ذلك، فإن مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والعنف ضد الصحافة أمر حيوي لحماية المدنيين والحفاظ على المبادئ الديمقراطية في المجتمعات التي مزقتها الحروب.

إن حماية المدنيين تتطلب، قبل كل شيء، احترام الحظر المفروض على استخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتنا القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويتعين على كل دولة من الدول التمسك بالقانون الدولي الإنساني وإنفاذه في جميع الظروف. ويستلزم ذلك الالتزام بالمبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني، مثل التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وضمان التناسب في الهجمات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة والحفاظ على الامتثال، بغض النظر عن تصرفات الخصم.

إن إدراك أن المدنيين ليسوا مجموعة متجانسة أمر بالغ الأهمية. وتواجه النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة مخاطر مختلفة أثناء النزاعات المسلحة. ويؤدي المنظور الجنساني إلى استجابة أكثر فعالية ومراعاة للسياق وينبغي إدماجه في جميع استراتيجيات الحماية.

وبالانتقال الآن إلى الدور الخاص الذي يضطلع به المجلس في منع نشوب النزاعات وإنهائها وفي صياغة استجابة أفضل لمحنة المدنيين في النزاعات المسلحة، يجدر التذكير بأن أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تكون راسخة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفقرة 3 من المادة 27، وأنه ينبغي ألا يُسمح لأحد بأن يكون حكماً على أفعاله.

ختاماً، تشيد بلغاريا بالعمل الذي يقوم به العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتنضم إلى الدعوات الصادرة اليوم التي تنادي بحماية الحيز الإنساني، وتمكين العمل الإنساني، وإتاحة وصول

المساعدات الإنسانية، وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جميع الأوقات، ومواجهة تحديات الحرب في المستقبل. ونؤكد على أهمية العمل معاً لمنع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية، باعتبار ذلك السبيل الأمثل لحمايتنا – نحن المدنيين – والحفاظ على كرامتنا وتأمين رفاهنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد تاو (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة بمقدمي الإحاطات وبشجاعة العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم.

إن حماية المدنيين في النزاع المسلح هي أحد أهم المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس. لقد كان عام 2024 أحد أكثر الأعوام وحشية في التاريخ الحديث بالنسبة للمدنيين في النزاعات، لا سيما بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية والأطفال. وقد امتلأت صفحاتنا الإخبارية بقصص المدنيين المتضررين في مناطق النزاع، من غزة إلى السودان، ومن أوكرانيا إلى ميانمار. وقد وثقت وكالات الأمم المتحدة زيادة بنسبة 46 في المائة في عدد الضحايا المدنيين في أوكرانيا في نيسان/أبريل 2025، كما وثقت وكالات الأمم المتحدة زيادة في عدد الضحايا المدنيين في السودان بنسبة 46 في المائة، وكان العديد منهم من النساء والأطفال. وفي غزة، كانت الخسائر التي لحقت بالمدنيين جراء الأعمال العسكرية والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية كارثية. وهذا الاتجاه الرهيب غير مقبول ويجب عكسه. ولتحقيق هذه الغاية، تود نيوزيلندا أن توضح نقطتين رئيسيتين.

أولاً، إن القانون الدولي هو الركيزة الأساسية لصون السلام والأمن. ولطالما كانت فكرة القواعد العالمية وفكرة فعل بالصواب مترسخة في صميم الهوية الوطنية لنيوزيلندا وفي كيفية تصرفنا في العالم. إن اتفاقيات جنيف، إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة، هي من أهم إنجازات الدبلوماسية والقانون الدولي. وباعتبارها دولة صغيرة، تولي نيوزيلندا أهمية كبيرة للنظام الدولي القائم على القواعد، وفي صميمه ميثاق الأمم المتحدة وقواعده المتعلقة بالسلام والأمن.

إن حماية المدنيين عنصر أساسي أيضا في ولاية المجلس. ونحتاج إلى تصميم أكبر من أعضاء المجلس على الاضطلاع بمسؤوليتهم عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يستفيد أعضاء المجلس من جميع الأدوات الممكنة لمنع نشوب النزاعات، والدفاع عن المعايير الدولية الأساسية، والبحث عن حلول سياسية من خلال التفاوض.

ثانيا، نحتاج إلى أن تطالب جميع الدول الأعضاء بالامتثال العالمي للقانون الدولي وأن تثبته. ويجب عدم السماح باستمرار تقويض القواعد الدولية. ويجب ألا تصبح القواعد التي تحمي المدنيين مجرد التزامات خطابية. وينبغي للبلدان أن تجسد قوة اتفاقيات جنيف والميثاق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في بياناتها، والأهم من ذلك، من خلال أفعالها.

إن نيوزيلندا تؤدي دورها الصغير. فقد شاركت نيوزيلندا في صياغة القرار 2286 (2016)، ردا على تصعيد الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. واضطلعنا بدور فعال في صياغة الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية والإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية

الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وكلاهما يضع حماية المدنيين في صميمه. كما تشارك نيوزيلندا بنشاط في المبادرة العالمية للجنة الدولية للصليب الأحمر الرامية إلى حشد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني.

وكونوا على يقين من أن نيوزيلندا ستواصل المطالبة باحترام القانون الدولي في عالمنا الذي يزداد انقساما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن بالغ الامتنان لليونان على عقد هذه المناقشة المهمة وللمتكلمين على إسهاماتهم القيمة.

لقد خرجنا من عام 2024 بصورة مثيرة للقلق. فقد استمر أكثر من 120 نزاعا مسلحا وعانى المدنيون مرة أخرى، لا سيما النساء والأطفال، من أسوأ العواقب: أي الوفيات والنزوح القسري والاختفاء والتعذيب والعنف الجنسي. كما تضرر من العنف العاملون في المجالين الإنساني والطبي وكذلك البنية التحتية الضرورية للحياة. ونشعر بقلق بالغ إزاء تدهور احترام القانون الدولي الإنساني. كما أن التساهل في تفسيره وعدم اتساق المعايير والدعوات الفارغة إلى الامتثال تقوض شرعيته وتعرض للخطر المبادئ التي يجب أن تنظم السلوك في النزاع المسلح. ونلاحظ بقلق متزايد كيف أن استخدام التكنولوجيات الجديدة والأسلحة الذاتية التشغيل والمعلومات المضللة الرقمية يزيد من الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين. ويتفاقم ذلك بسبب التدهور البيئي الناجم عن النزاع المسلح، بما في ذلك تلوث مصادر المياه، وتدمير النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية كأسلوب من أساليب حربي. ويؤدي تغير المناخ بدوره إلى تفاقم هذه الديناميات، مما يزيد من المعاناة الإنسانية ومن صعوبة جهود الإغاثة والتعافي.

وتبعث حالة الأطفال على القلق بصفة خاصة. فقد تعرض العديد منهم للقتل أو التجنيد أو الانفصال عن أسرهم أو الحرمان من حقهم في التعليم بسبب تدمير المدارس. وذلك غير مقبول. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات مستمرا، وتواجه الناجيات منه عقبات عديدة في اللجوء إلى العدالة والحصول على خدمات الدعم. وعلى ضوء هذه الخلفية، تكرر السلفادور إدانتها الحازمة لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد على إلحاح ضرورة ضمان المساءلة واتخاذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة أيضا. وباعتبارنا بلدا مساهما بقوات وأفراد مدنيين في عمليات حفظ السلام، نؤكد من جديد التزامنا بحماية المدنيين في الميدان. وننوه أيضا بالدور الحاسم التي تقوم به البعثات السياسية الخاصة في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الأطفال ومنع العنف الجنسي.

وأود أن أقول بكل وضوح إن حماية المدنيين ليست خيارا؛ بل واجب أخلاقي والتزام قانوني. وهناك حاجة ملحة إلى تصرف المجلس بشكل حاسم لترجمة وعد ميثاق الأمم المتحدة إلى إجراءات ملموسة تحافظ على حياة وكرامة وحقوق الناس الذين يعانون ويقعون في شرك الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد كيو (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد كمبوديا باليونان على دورها القيادي في عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

إن هذه الجلسة، التي عُقدت خلال أسبوع حماية المدنيين، تأتي في مرحلة حرجة. فلا يزال المدنيون في جميع أنحاء العالم يعانون معاناة شديدة في نزاعات تزداد تعقيدا وتتسم بالعنف الطويل الأمد وحرب المدن والتهديدات الناشئة، مثل الهجمات الإلكترونية. وتتضرر النساء والأطفال بشكل غير متناسب، ويجب عدم تجاهل هذه المعاناة.

وتدرك كمبوديا التكلفة الوخيمة التي يتحملها المدنيون بسبب النزاع. لقد غرس فينا ماضينا التزاما راسخا بالسلام والمصالحة والكرامة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرض ثلاث نقاط تجسد مساهمات كمبوديا في حماية المدنيين.

أولا، إن مسيرة كمبوديا من النزاع إلى السلام تؤكد على القوة التحويلية التي ينطوي عليها وضع المدنيين في صميم جهود الحماية. وتؤكد تجربتنا المباشرة أن السلام المستدام شرط أساسي لحماية المدنيين؛ فمن دونه، يظلون معرضين بشدة للعنف. ولهذا السبب، نشرت كمبوديا، منذ عام 2006، أكثر من 000 9 من أفراد حفظ السلام في بعثات الأمم المتحدة، مساهمة بذلك في صون السلام والأمن الدوليين لجميع المواطنين.

ثانيا، تظل العدالة والسلامة من أولوياتنا. فقد أصدرنا قانونا تاريخيا في شباط/فبراير 2024 يجرم إنكار فظائع الخمير الحمر، ويعزز العدالة والمساءلة. وعلاوةً على ذلك، أصبحت كمبوديا رائدة عالميا في الإجراءات المتعلقة بالألغام، مما ساعد على خفض عدد الضحايا المدنيين من آلاف في تسعينيات القرن الماضي إلى أقل من 100 ضحية سنويا في الوقت الحاضر.

ثالثا، إن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن وسيادة القانون أمر أساسي. ويسر كمبوديا أن تنضم إلى الدول الأخرى في التشديد على الحاجة الملحة إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين في مناطق النزاع. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات، لا سيما الانتهاكات التي تستهدف الفئات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أيضا معالجة الأسباب الجذرية من خلال العمل المنسق.

وفي الختام، تتطلب حماية المدنيين تحويل التعهدات إلى إجراءات ملموسة. ويجب أن تسود العدالة، ويجب ضمان المساءلة والحفاظ على الكرامة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإن كمبوديا على استعداد للعمل مع جميع الشركاء للنهوض بهذه المهمة الحيوية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): تود بوروندي أن تشكر الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة رئيسية، وهي حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح.

في الوقت الذي تستعد فيه بوروندي لتولي الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، فإنها تدرك تماما المسؤولية التي نتقاسمها جميعا – الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية – عن الحفاظ على كرامة الإنسان في أكثر السياقات هشاشة. وقد تغيرت طبيعة النزاعات المعاصرة تغيرا كبيرا؛ فهي أكثر تعقيدا وأطول أمدا وتتسم في كثير من الأحيان بمشاركة كبيرة من الجهات غير الحكومية وبظهور أشكال من الحرب الرقمية. وعلى الرغم من أن هذه التطورات متوقعة جزئياً، فإنها تزيد من صعوبة مهمة حماية المدنيين أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، يجب أن نواصل احترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بكل أبعادها .

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2025/271)، الذي يذكرنا بحجم التحديات، ولكن أيضا بالمسؤوليات التي قبلناها جماعيا. وتود بوروندي أيضا أن تضم صوتها إلى النداءات المتكررة من أجل التنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

ولا يزال الواقع في الميدان ينذر بالخطر. ففي أفريقيا، كما هو الحال في أماكن أخرى، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع. ويواجه النساء والأطفال على وجه الخصوص عنفاً لا يوصف، وانعدام الأمن الغذائي وتدمير البنية التحتية الحيوية والنزوح، وفي كثير من الأحيان، النسيان.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد على أهمية العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لتزويد عمليات السلام التابعة له بأطر واضحة لحماية المدنيين. ومنذ عام 2003، اكتسب الاتحاد الأفريقي خبرة قيّمة في تخطيط وتنفيذ عمليات دعم السلام، لا سيما في السودان والصومال وجزر القمر. وقد مكنت تلك البعثات من تحديد التحديات الهيكلية المرتبطة بحماية المدنيين، بالتوازي مع تعزيز شرعية ومصداقية التدخلات الأفريقية.

وفي هذا الصدد، ترحب بوروندي بالجهود المبذولة لإضفاء الطابع الرسمي على تلك الخبرة في المبادئ التوجيهية الجاري وضعها حالياً بشأن حماية المدنيين في عمليات دعم السلام، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة. ونرحب على وجه التحديد بالنهج الشامل الذي اتبعته مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي أنشأت فريقاً عاملاً يجمع بين عدة إدارات، ومنها مديرية الشؤون السياسية والسلام والأمن؛ ومديرية شؤون المرأة والنوع الاجتماعي والشباب؛ ومديرية التنمية. ويجسد هذا النهج المتكامل الطابع المتعدد الأبعاد لتحديات الحماية.

ونرحب أيضاً بالجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وشركاؤه – وخاصة الأمم المتحدة والحكومة الأسترالية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والعديد من مراكز التميز الإقليمية – التي مكنت من وضع الأسس لمبادئ توجيهية قوية وواقعية.

وتتطلب التهديدات الجديدة التكيف باستمرار. ويمكن للتكنولوجيات الناشئة – مثل الذكاء الاصطناعي والعمليات السيبرانية والمنظومات الذاتية التشغيل – أن تصبح حليفاً قوياً في تعزيز حماية المدنيين، شريطة أن يظل استخدامها خاضعا بشكل صارم للقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تؤدي إساءة استخدامها إلى

تعطيل الخدمات الأساسية وتعريض سرية البيانات للخطر وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية وتعريض السكان المدنيين لمزيد من الخطر.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الموقف الأفريقي المشترك بشأن تطبيق القانون الدولي على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الفضاء السيبراني، وكذلك المبادرات المتعددة الأطراف، ولا سيما تلك التي تقودها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لضمان إدماج المعايير الإنسانية في البيئة التكنولوجية المتغيرة.

وتظل المساءلة حجر الزاوية في الحماية الفعالة. وتدعو بوروندي إلى وضع آليات موثوقة ومستقلة ويسهل الحصول عليها لكفالة احترام القانون ومكافحة الإفلات من العقاب مهما كانت الظروف. ولا يمكن أن يكون احترام القانون خياراً؛ بل يجب أن يكون مطلباً مشتركاً ويتقيد به الجميع ولصالح الجميع.

ومن الضروري بنفس القدر حماية الأصوات التي تشهد على الحقائق في الميدان. ويؤدي الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورا حيويا في التحذير والوقاية والاستجابة. وسلامتهم التزام قانوني وشرط أساسي للعمل الإنساني المحايد والفعال.

أخيراً، لا تزال بوروندي مقتنعة بأنه لا يمكن بناء السلام بدون مشاركة المجتمعات المحلية نفسها. ويظل تعزيز الحلول المحلية والشاملة والداخلية، المدعومة بشراكات إقليمية ودولية متينة، أحد أقوى السبل لمنع دورات العنف.

وتلتزم بوروندي بجعل حماية المدنيين إحدى ركائز رئاستها للاتحاد الأفريقي. وسنعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتعزيز المعايير والممارسات والأدوات التشغيلية، مع احترام سيادة الدول وكرامة الأفراد.

ويجب أن نبني معاً حيزاً معيارياً وسياسياً وعملياً تكون فيه حياة كل مدني مهمة وتكون فيه مبادئ القانون فعالة تماماً، حتى في أوقات الحرب، بل وخصوصاً في تلك الأوقات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت فإني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى يوم غد الجمعة، 23 أيار/مايو، الساعة 10/00 .

عُلقت الجلسة الساعة 18/05.